شَرّ البَليّة ما يُضحِك

بقلم
طلال أبوغزاله

سلسلة مقالات من حلقات
قدّمها الدكتور طلال أبوغزاله
في قناة (TEN TV) المصرية

شَرّ البَليّة ما يُضحِك

طلال أبوغزاله

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
2022/9/4672

ابوغزالة، طلال توفيق سالم
شر البلية ما يضحك/ طلال توفيق سالم ابوغزالة.-
عمان: شركة طلال أبوغزاله للترجمة والتوزيع والنشر، 2022

(96) ص
ر.إ.: 2022/9/4672
الواصفات: /المقالات الثقافية//الحياة السياسية//الثقافة المعاصرة/

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ردمك (978-9957-559-83-0) ISBN
ردمك (978-9957-559-82-3) ISBN E-BOOK

فهْرس الكِتاب

- التقديم ٥
- كارثة تهدّد العالم ٨
- أفغانستان ١٣
- كورونا ١٧
- حقوق الإنسان ٢١
- أزمة المناخ ومؤتمر COP26 .... ٢٧
- الفساد ٣٣
- المَافيا ٣٧
- أعدائي هم حرّاسي ٤٣
- حلم مواطن عالمي... «مجلس الأمن» ٤٧
- شركات الإنترنت ٥٣
- حاكمية الإنترنت ٥٩
- أزمة الدّيمقراطية ٦٤
- الرّبيع العربيّ ٦٩
- الخاتمة ٧٥

التقديم

غادا فؤاد السمان
«شرّ البليّة ما يُضحِك»

حين تقرأ العنوان للوهلة الأولى تخال أنّك على مشارف بساطةٍ ما، كحديثٍ في جلسة سمر، أو محاكاةٍ عبثيّةٍ لآراءٍ متضاربةٍ، أو نقاش عقيم من مخلفاتِ الفكر البيزنطي..

لكن عندما يقترن العنوان «شرّ البليّة ما يُضحِك» باسم المُعَنْوِن «طلال أبوغزاله»، فعليك أن تعتدل في جلستك، وأن تتأهّب لاستقبال «المُرسلات» الخبيرة الصائبة، عليك أن تضع شرودك وتشتّتِ ذهنك وقلقك المزمن جانباً، عليك أن تشدّ عَضُدَكَ وعَصَبَكَ وعنفوانَ أزْرَك جيداً، لتستجمعَ انتباهك كتلميذٍ شغوفٍ بالمعرفة، متعطّش للفكر، نَهِم لاغتراف ما أمكن من الحكمة في الطرح، والحنكة في الدلالات..

ولأنه طلال أبوغزاله لا.. سواه، فالكلام لديه غير الكلام الذي يغيض هنا وهناك، الكلام لديه «مسؤوليّة مجتمعيّة « كما اصطلح هذا القول ذات خِطاب، وصار معتمداً بجميع المحافل باللغتين العربية والإنكليزية، والكلام لدية قضيّة شائكة يطرحها على سبيل الحلّ، لا على سبيل العجز كما يفعل «مروجو» الإحباطات المتداولة التي تنهال علينا من كلّ حدبٍ وصوب..

ولأنه المعلّم، فالكلام لدى طلال أبوغزاله وثيقة استثمار لأجيالٍ شابتْ، وأجيال تشبّ، وأجيالٍ لم تولد بعد، لهذا يتزاحم القاصي ليآزر الداني للإمساك بجميع أطراف الكلام كلّما قيل وأينما كان، فالشفهي لدى الدكتور «طلال أبوغزاله» يُجْمَعُ كما تُجْمَعُ سَبائك الذهب، ويُحفَظُ في خزائن الأغلفة التي يليق بها الوهج كتاباً تلو الآخر..

هكذا تعدّدت الإصدارات، وتنوّعت، وتشعّبت، وتعمّقت، وتوثّقتْ، وتكاملتْ تِباعاً حتى اعتبر الجميع أنّ كُتُبَ طلال أبوغزاله مكتبةٍ قائمة بحدّ ذاتها، مكتبة ممنهجة علمياً، وفكرياً، واجتماعياً، وتربوياً كذلك، مكتبة عريقةٍ لأنها حافلةٍ بشُهُب المواقف، مكتبة ذات منارات شاهقةٍ توطّد الجرأة والمواجهة وبُعد النظر لدى أَبوغزاله على اختلاف الأحداث والأحاديث والوقائع والأزمات وِفْقَ امتداد الأزمنة والأمكنة والعوالم..

ففي كل إصدارٍ وكل حوارٍ وكل لقاءٍ، مرئيّاً كانَ أمْ مقروءاً يُثْبِتُ طلال أبوغزاله كم هو حاضر الذهن دون تكلّف أو ادّعاء، كم هو كريم النفس في تقديم المعرفة بحيث لا يضنّ بخبرته على أحد، ولا يحجب رؤيته الثاقبة عن أحد، ولا يغلّ بنصيحته تجاه بلدٍ أو أمّة أو وَلَد..

لهذا يبقى العتب كلّ العتب على أمّةٍ لا تقرأ، ولا تسمع، ولا ترى، ولا تعتبر، وثمّة الكثير ممن لايعلمون عن غِنَى مكتبة هذا الكنز الهائل المُسمّى طلال أبوغزاله.. «شرّ البليّة ما يُضحِك» بدأ كبرنامج عبر الشاشة الصغيره قدّمه د. أبوغزاله على شاشة (TEN TV) المصرية، تناول كما عادته في كل فكرةٍ متلفزةٍ يطرحها، مجموعة محاور وقضايا هامّة على مدار عامين من الزمن، لم يترك فيهما صغيرة أو كبيرة إلّا وتطرّق لها ولن أستشهد بعناوين الفهرس ولن أقتبس من وهج عبارات أبوغزاله لأطرّز مقدمة هذا الكتاب بل سأترك المتابعة في ثنايا هذا الكتاب للقارىء ليستشفّ ويكتشف ويقرأ ثم يقرأ ليعرف أكثر، فأبوغزاله رجل اختبر كل شيء واختار أن يكون أهلاً لكل شيء، لهذا هو يأخذ على عاتقه هموم هذه الأمّة، وظلّ مهجوساً في كوارث المجتمع العربي الماديّة والمعنوية بأدقّ تفاصيل الوجع والنقص والجهل والهفوات، هو يقرأ نيابة عن أمّة لم تُدرك قيمة القراءة بعد، وهو يدرس ويذاكر ويبحث لتعويض كل ما فات هذه الأمّة منذ أهملتْ تغذية عقلها، وترقِيَة فكرها، وتنقية ذهنها، حتى يومنا هذا..

هو يضحك عندما يرتطم بذهنيّة سطحيّة أو سفسطائيّة أو ساذجة ربما، لأنه لا يحبّ أن يغضب أو يسخط أو يتذمّر كونه العارف، وكونه الواثق، وكونه العامل الدائم المتطوّع في مناجم المعرفة، وكونه القادر على سبر جميع أنفاق وآفاق الفكر طولاً وعرضاً وعمقاً وامتدادات...

«شرّ البليّة ما يُضحِك» ليس كل شيء لدى طلال أبوغزاله فلطالما قال المهم في إصداراتٍ سابقة، وسيقول الأهمّ بمشيئته تعالى في إصدارات قادمة كما تعوّدنا منه، فلدى أبوغزاله جمهور عريض من مختلف الأجيال من يومه ذاك الذي واكبه وتابعه ويتابعه عبر الشاشات، حتى الجيل الحالي الذي يتابعه من خلال وسائل التواصل ويجد فيه ضالته المنشودة من الخبرة والدراية والعلم والمعرفة والموعظة والحكمة والمساحات التي تتيح التأمّل والتبحّر والمراجعات للوقوف على أرضٍ صلبة عامرة بالثقة والإبتسامة ذات الدلالات التي لا تُحصى.

يقول نيتشه في كتابه ما وراء الخير والشر «سأغامر في تصنيف الفلاسفة حسب ضحكهم»، وهنا يكفي أن نسوق مثالاً بسيطاً اعتمده أبوغزاله ليجيب على حماقةِ متنمّرٍ متهكّمٍ محدود المَلَكات والإمكانات عندما قال في مواجهة أبوغزاله: «أَنا لا أُحبّك، وقتَها توقّع هو ومن معه أن يجيبه أبوغزاله: وأَنا كذلك»، لكنّ أبوغزاله خيّبه واكتفى بابتسامة عريضة قلبت جميع المراهنات على هذه اللحظة الحساسة الحاسمة.. هنا تكمن عبقرية أبوغزاله التي عناها نيتشه وقصدها في كتابه التي لن يُدركها إلا من عرف تلك الخيوط الخفيّة التي تربط بين الواقع والنظرية، وتفصل بين الشائع والعادي والمتوقّع وبين الاستثنائي جداً جداً كطلال أبوغزاله.

كارثة تهدّد العالم

بعد الاطلاع على مقرّرات مؤتمر باريس وجدتُ المناسبة لتجسّيد الضحكة المرّة، فلا مسؤول هناك أعلن مسؤوليته لوقف الفساد، ولا شعب استطاع أن يتجنّب الفساد، أو أن يحاصر المفسد

سنفترضُ أن «الكورونا» أكبر كارثة واجهت البشرية..

والكورونا تشكّل أكبر تحدّ في تاريخ البشرية الحديث، وكما قلت منذ البداية: إنها ستعيش معنا أربع سنوات على الأقل، وحينها واجهت اعتراضًا من العالم بأجمعه، واتّهمت بالجهل ومع ذلك شكرت من اتهمني!

«أنا وإن كنتُ جاهلا، فإنني أريد التّعلّم».

واليوم أقول إنها ستستمر إلى المستقبل غير المنظور.

-أقول بافتراض، إلا أن ثمة ما هو أخطر من «الكورونا» إنها «أزمة المناخ»!

إنّ التحول المناخي أخطر بكثير مما يشعرنا به الإعلام أو السياسيون، وبالتحديد في العالم المنتِج للتّلوّث الفضائي.

كنت في البداية من المنبّهين لهذه القصة..

لأنني في عام 1999 ترأست فريق الأمم المتحدة؛ لوضع معايير المحاسبة والإبلاغ بلجنة اسمها (UN International Standards On Accounting & Reporting) وكان ذلك بتكليف من الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، وفي ذلك الحين وبموجب هذه التعليمات من الأمين العام وبصفتي كنت في وقتها

على مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) وهو هيئة مستقلة للمحاسبين الدوليين في العالم، ومن يصيغ معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ عن النتائج المالية.. فقد كُلّفت بصياغة المعالجة المحاسبية لتكاليف البيئة أي معايير محاسبة البيئة في عام 1999، وماذا كان هذا المشروع؟ كان المطلوب أن أشكل فريقًا دوليًّا من خبراء المحاسبة على مستوى العالم بأكمله من أمريكا وأوروبا والصين وغيرها؛ لنبحث الآثار المالية للتخريب على البيئة ونضع لها «معايير»؛ لمحاسبة المسؤول عن إفسادها بقدر قيمة مسؤوليته المالية، وقد عمل هذا الفريق لمدة سنتين أنجزنا خلالها مجموعة من المعايير للبيئة، وكان اجتماعنا في جنيف بمؤتمر لإعلان الدراسة التي أعددناها، وفيها جمعية المحاسبين الأمريكيين، وجمعية المحاسبين في أوروبا والصّين، والجهات العظمى في العالم، وقبل الاجتماع لإعلان النتائج والتوصيات وما هية المعايير التي من الممكن أن تضع أسسًا للرّقابة على البيئة، وإذ به يأتيني مندوب مكتب الأمين العام؛ ليقول لي: إن السفير الأمريكي والبريطاني طلبا حضور الجلسة، علمًا أنّها جلسة خبراء، وليست جلسة سياسية يحقّ لنا قبولهم أو نرفض، وبعدها رحّبت بهم كحضور، وشرحت أنّنا أنجزنا هذه الدّراسة التي سنقوم بتوزيعها على مستوى العالم بعد اعتمادها من الأمين العام؛ لتصبح أساسا للمحاسبة على البيئة، ثم طلب السفير الأمريكي الكلام.. موجّهًا الحديث لي بصفتي رئيس الجلسة قائلا: «لقد أضعتم وقتكم بعمل غير مفيد؛ لأنه لا قيمة لما تصيغون من معايير إذا لم يعتمد من العاصمة The Capital، قلت له ما المقصود بـ Capital لأن هنالك Capitals كثير في العالم قال: واشنطن؛ لأنه إذا لم تقبله سوق المال في نيويورك لا يمكننا تطبيق المعايير».

وأثار ذلك استفزاز الحاضرين، وطلبوا الردّ، وقالوا: إنّه لا يوجد جهة حكومية لها الحق، ونحن جهة مستقلة نصيغ معايير محاسبية الدول، والأسواق، والحكومات لا تملي علينا معايير محاسبية... إلى آخره.

بعدها تكلّم السّفير البريطاني الذي أيّد ذلك!

وبعد مغادرة السّفير قلت: إنني أحترم أراءكما وما عبرّتم به، وسنرفع التقرير إلى الأمين العام؛ لعدم وجوده في الجلسة، فهو من قام بتكليفنا، لذا علينا أن نزوّده بالنّتائج، ولكن لم يحصل شيء ووضِعَ الملف على الرّف دون أي جواب سواء أكان رفضًا أو قبولا!

وبعدها شعرت بأهمية الموضوع خصوصًا وجود سفيرين من الدّول العظمى طالبا بالحضور في وجود خبراء وكانوا على صواب بما قالوه بأن لا قيمة لما ننتجه إذا لم توافق عليه الدول العظمى، ولكن مَن يوافق عليه ليس الدول العظمى بل الدول الملوثة للبيئة التي لا يناسبها الموضوع بعدها بدأت عدة اتفاقيات دولية إحداها اتفاقية (كيوتو) ومؤتمر باريس الأخير.

وفي هذه المسيرة جاء وقت انتخاب رئيس جمهورية أمريكا عام 2016، وطيلة الفترة كان العالم مجرد حوار في الموضوع لم يحصل أي تقدّم للسّيطرة على الانبعاثات السّامّة والتّلوّث البيئي، وجاء بعدها فرصة لانعقاد مؤتمر باريس وتقرّر وقتها قرارات رائعة، وسأذكر بأن عام 2016 الرئيس الأمريكي المرشح الذي كان في حملته الانتخابية ونجح في الرئاسة، كان قد قال: إن موضوع التلوث البيئي والاحتباس الحراري هو كذبة من الصّين؛ لأنها تريد القضاء على إنتاجنا القومي ومصانعنا، ولن نسمح بذلك؛ مما جعله يحصل على تأييد مختلف المؤسسات الصناعية وعمالها، ولأنه جاء في تقريرنا أن هنالك شركات صناعية كبرى ستُفلس إذا تمّت محاسبتها على تلويث البيئة، لأنّها ستغرّم.

إن الرئيس الأمريكي قال كلاما صحيحًا، قال: كيف سيطرنا على الانبعاث، وكلّفنا ذلك مبالغ طائلة، وما الذي يضمن لنا أن تفعل الصّين الشيء نفسه، هذه هي النقطة الحساسة عندما جئنا لاجتماع باريس والجميع تفاءل بأن هنالك فرصة لأنّ الدّول تتّفق على أنّه يجب عمل شيء، وصدرت قرارات عظيمة بإلزام الدول على تحديد الانبعاثات السّامة وتخفيضها، وبنسب معيّنة وفترات معلومة، فالجميع هلّل بما طالبنا في عام 1999 دون رقابة، ومحاسبة ولكن

ما الآلية التي يتم احتساب التّلوّث بها؟ ومن الذي سيقوم بإجراءات الرقابة المركزية عليه؟ ومن الذي سيحاسب المقصّر في الالتزام؟ وما هي عقوبته؟

عندما قرأت قرارات مؤتمر باريس حول البيئة ضَحكتُ ضِحكة مؤلمة، وشر البلية ما يضحك؛ لأننا ضحكنا على شعوبنا المجتمعين في باريس وعلى أنفسنا فالجميع جزء من هذا الفساد في البيئة، وهذه كذبة التاريخ الكذبة التي تضحك؛ لأنك أخذت قرارات لا قياس لها ولا تنفيذ: هي فقط نوايا حسنة سيئة في ظاهرها حسنة لكنها جاءت للتغطية على الموضوع وعدم اتخاذ إجراء.

الآن أقول وأنا أتألم فالفيضانات التي تجتاح العالم، وارتفاع مياه البحر الذي سيقضي على مناطق شاسعة في الكرة الأرضية، وذوبان الثلوج في القطب الشّمالي سيقضي على موارد المياه، وما نراه من نيران تجتاح الغابات بأكملها، وهذا الفساد في البيئة... لايمكن حصره في منطقة واحدة؛ لأن هذه البيئة التي نتكلّم عنها في الأساس الهواء الذي ينتقل، والذي نتنفسه..

نحن أمام كارثة..

لقد قامت صيحة في مجلس النواب الأمريكي منذ ثلاث سنوات قالت فيها إحدى العضوات في المجلس إننا في عام 2030 سنواجه كارثة عالمية بدأت تظهر بداياتها في كل ما نراه من فساد في حياتنا: من قضاء على مناطق وغابات وحيوانات وغذاء.

إن هذا المشروع الذي أَسْعَدَ القادة وقد اجتمعوا بشأنه في عام 2015 واعتبروا أنهم أنجزوا إنجازًا رائعًا بأن أصدروا قرارات، وهم يعلمون مع الأسف أنه لا يمكن إدارة ما لا يمكن قياسه، لقد كلّفوني في ذلك الوقت بصفتين الأولى هي بصفتي عن الأمم المتحدة والثانية عن المجمع العربي للحاسبين.

وصدر هذا من المنظمة الدولية، وأتمنى أن يتم تناوله من الأمين العام الحالي، وإلى الذي يشكّل فريق صحوة لإنقاد العالم.

أقول إذا لم تُفنَ البشرية بسبب البيئة والقضاء على البيئة، ونتيجة لعدم وجود نظام عالمي بكل تفاؤل أقول إنها بين أعوام 2030 و 2050 على أبعد مدى قد نرى الإنسان والنبات والحيوان يموت وهو واقف!

نحن أمام اجتماعات مضحكة مبكية..

لأنه إذا لم ينشأ نظام عالمي جديد فيه سلطة واحدة دولية وليس تعدد إدارات العالم فلن نستطيع أن نفرض له نظامًا ونجد له الحلول.

أخيرًا...

إن الحلول موجودة..

وعلى لجان الأمم المتّحدة التي تتشكّل يوميًّا التفكير في مستقبل البشرية، من خلال فريق ليس من السياسيين ولا الإعلاميين، بل من الخبراء في الذكاء الاصطناعي؛ ليجدوا حلولا لمعالجة التلوث وليس لإغلاق المصانع.

وإنّ هذه الإفرازات من الممكن معالجتها لتصبح غير سامة بهذا الإبداع العجيب الذي يسمّونه الذّكاء الاصطناعي، مع أنّني أكره كلمة اصطناعيّ فهو ليس مصطنعًا بل علم وحقيقة وتكنولوجيا، فأنا أسميه «الذّكاء التّقنيّ»، أقول هذا وأتمنّى صحوة ضمير من قادة العالم إن كان ذلك ممكنا أن ينظروا في مستقبل ما بعد سني رئاستهم ومناصبهم وما سيحصل لأحفادهم في العالم، فلن ينجو أحد: لا دولة ولا حتى محيط ولا حتى منطقة.

أفغانستان

العقوبات الدولية.. مهزلة القضاء للمزاجيّة الأميركيّة العدائيّة الانتقاميّة تجاه من لا يعجبها، وكما العادة تصدر تحت غطاء منظّمات قانونيّة مفوّضة ومتواطئة في آن.

ثمة تساؤلات تخص احتلال أمريكا لأفغانستان!

فقبل عشرين سنة عندما احتلت أمريكا أفغانستان، نمت تساؤلات كثيرة.. منها ما هي أهمية أفغانستان؟

وبالنسبة لي وبحدود عقلي أتساءل عن السبب الذي جعل أمريكا تحتل أفغانستان وكيف من الممكن أن يكون هذا الاحتلال إستراتيجيًّا!

فإن لم يكن الهدف إستراتيجيا واضحًا فسيكن احتلالا، ولأسباب مؤقتة أو لإجراءات مؤقتة، واليوم نرى أنه بعد انسحاب أمريكا من أفغانستان.. أن العملية تتكرّر وهي ما تقوله أمريكا دائمًا «أننا جئنا لهذا البلد بسبب أنّه هو المسؤول عن أحداث سبتمبر ونريد معاقبته فالذين شاركوا بأحداث نيويورك عام 2001 جاؤوا من أفغانستان».

وبالعادة عندما يحصل مثل هذا الهجوم الإرهابي فستعاقب أو تحارب أو تتخذ إجراءات انتقامية، وهو ما يسمّونه الآن العقوبات..

وهذه نكتة مضحكة مبكية تصدر من جهة لها سلطة سواء أكانت محكمة أم هيئة قانونية وقضائية ومن منظمة دولية مفوضة بإصدارها، وأما ما هو حقيقة من إجراءات تتخذها أمريكا تجاه ما لا يعجبها هي إجراءات انتقامية، وكما دائمًا أقول: نُسوّق للتّعابير نفسها التي يطلقها الغير، وهذه إحداها لكنها

في الحقيقة إجراءات انتقامية بين طرفين، وأود أن أقول بأننا أمام هذا الإجراء الانتقامي من النادر بالتاريخ أن تكون نتيجته التحالف؛ فأفغانستان بلد غير مهم إستراتيجيا والمعلومات المتداولة بأنه بلد لديه الكثير من المشاكل وأنا أثق بأن المخابرات الأمريكية تعرف الوضع المعقد في أفغانستان وكانت تقرأه وترصده من سنوات قبل عام 2001 لكنها كانت تنتظر حدثا مثل هذا؛ لكي تتخذ هذا الإجراء وأن تشكل تحالفا دوليًّا لتحقق الاحتلال.

القصة لم تنته!

فبعد عشرين سنة وبدراسات أمريكية معمقة من كافة مراكز صنع القرار تُقرّر أمريكا الانسحاب من أفغانستان، فاليوم تقول أمريكا: إن المهمّة قد انتهت!

لكن ليس هنالك من شرح لنا ماهي المهمة!

فالعالم ينظر إلى ما حدث بأنه نهاية احتلال، ولكنّني أراه شيئا آخر، فالمشكلة في أفغانستان بدأت الآن، وأنّ القوى الأمريكية العظمى، لم تهزم في أفغانستان لكنّها قرّرت بأن الوقت حان للمرحلة الثانية من حربها على الصّين، وأكرر بأن أمريكا عيونها وبوصلتها على جهة واحدة فقط وهي الصّين، وكان قد أَعلَنَ ذلك الكثير من الرؤساء الأمريكيين، ترامب قال: إن الصين هي الخطر التاريخي علينا، وبايدن ووزراء الحرب وغيرهم قالوا الشيء نفسه، وهنالك ما يُسمّى المضحك المبكي وهو أن وزير الدفاع الأمريكي كان قد أعلن بأن أمريكا لها عَدُوّان في العالم هما الصين وروسيا، ومن بعدها ردّت روسيا بأسلوبها الفكاهي الجميل، وقالت: نحن نعترض على هذا الموقف ونستهجنه؛ لأننا رقمًا ثانيًّا في تصنيف العداوة الأمريكية، وكنّا نتمنّى أن نكون العدوّ الأول لأمريكا، والصين هي الثاني وهذه ليست نكتة ولا استهزاء، فأمريكا ترى أن الصين تملك قوّتها من روسيا؛ لأنّ الصّين بعيدة وغير قابلة للاحتلال كما تمّ ذلك في أفغانستان فلا يمكن ضربها من أماكن بعيدة فالإجراءات اللوجستية بها معقدة جدًا؛ لأنها تتطلب تعاونًا عسكريًّا مع الدّول الأخرى الخ...

هنالك الكثير من العقبات التي ستواجه أمريكا إن أرادت أن تصنع حربا مع الصين ولذلك تبدأها مع روسيا مع أنها ليست هدفها الأول لكن تعتبرها الخطوة الأولى تجاه الصين، وروسيا تقوم بالكثير من التحرش والاستفزاز لتبدأ المعركة معها، والقضية ليست من أحبّ ومن أكره، لكن أمريكا إذا أرادت أن تحفظ مستقبلها في السيطرة على العالم كونها القوة الاستعمارية الوحيدة والقوة الوحيدة الحاكمة في الدنيا بعد أن ألغت قدرات وصلاحيات المنظمات الدولية، فلا يمكنها أن تحقق الانتصار إلا بعد السيطرة على الصين، وبالتالي «الحرب مع الصين جارية، وبطرق كثيرة ومختلفة».

واليوم صدر حديثا تقرير من المخابرات الأمريكية عن أصل الكورونا والذي جاء فيه أن المخابرات لن تستطيع كما زعم ترامب أن تثبت دور الصين، ولكن هذا لا يعني إعفاء الصين من المسؤولية؛ لأنها لم تكن شفافة، ولم تسمح بتحقيق مباشر.

أفغانستان مع الأسف كانت ضحية، وأكثر الخاسرين هم الشّعب الأفغاني!

قلت في بيان رسمي وتصريح معلن أنه الآن بدأت المشكلة؛ فالعشرون سنة الماضية كانت عبارة عن تحضير للمرحلة القادمة، نحن الآن أمام دولة من غير الممكن لأي خبير مهما علا قدره أن يتوقع ماذا سيحدث بها ومعها وعليها، وستدار قراراتها مرحلة مرحلة..

وأول مرحلة هي كيف نخلق في أفغانستان خلافات تؤدي لغرضين أولهما أنه يا ليت استمرت أمريكا في الاحتلال، وكان الوضع أفضل، وثانيهما هو أننا زرعنا نظامًا إسلاميًّا معاديًا للنظام الإسلامي في منطقة الإيغول المسلمة في الصين، أي أننا سنبدأ في زرع وجودنا في الصين لحماية أمريكا، وهذه نكتة مضحكة في العالم أن أحتلك لأحمي نفسي، ومن بعدها ستخرج شبكة احتلال من كل دولة للدول المجاورة لها، وهذا من جذور التاريخ، فعندما بدأت في إيطاليا

حركة المافيا، كانت المافيا مثلا تأتي إلى مطعمك، ويبلغونك أن هنالك إرهابًا، وبعدها يأتي صاحب المطعم ويرى أن مطعمه محروق، ثم تأتي جماعة المافيا، ويبلغونه: قلنا لك ادفع لنا لنقدم الحماية لك، إنّ هذه النظريات التي تطلقها كل دولة ستخلق عالما عبارة عن غابة وهي في طريقها إلى ذلك والمضحك أكثر عندما نسمع الرّئيس الأمريكي يقول: إن أمريكا في عظمتها تقول مضطرين أن نفرض نظامًا لحماية لبنان؛ لأن الأمن في لبنان يشكّل تحديًّا رئيسًا للأمن الأمريكي، فأمريكا أمنها معتمد على لبنان، وبالتالي مضطرين أن نفرض عليها قانون العقوبات لحماية الأمن القومي الأمريكي، ونحن نعيش عالمًا فيه نظريات مضحكة مبكية، هذا هو عالمنا اليوم الذي لن ينتهي إلا عندما تحدث الحرب المضحكة المبكية، فنحن نحتاجها لتحقيق السلام والاستقرار في العالم وعندما تحدُث الحرب بين أمريكا والصّين سيجلسون لإنشاء نظام عالميّ جديد وقيادة عالمية جديدة.

وأخيرًا..

ما دامت الصّين لا تعترف بقيادة أمريكا على العالم والعكس كذلك صحيح، فكل دولة تعتبر أن لها الحق في أن تتخذ ما تراه مناسبًا؛ لحماية نفسها، وهذا ما حصل في الكورونا عندما أقفلت الدول حدودها؛ بحجة حماية نفسها أولا مع أن قرارها بإغلاق حدودها من وباء ينتقل في الهواء هو قرار مقصود.

سنتكلم عن الكورونا ومستقبلها المستدام والمستقبل العالمي من الناحية الاقتصادية والتي سنعيش معها إلى أن ينشأ النظام العالمي ليفرض نظاما للحوكمة وإدارة الوباء.

المضحك المبكي أن بعض الدول تفرض مبادئ تقول إنها من حقها لحماية نفسها ومستقبلها وتنسى أن لكل دولة الحق كذلك وبالتالي سنعيش في عالم مضحك مبكي!

كورونا

لعبة الـG7 أي الدول السبعة الكبار التي تمادت في الاستهزاء بالبشرية، في إعلان النذير «الوبائي»، والنفير «الوقائي» انطلاقاً من بريطانيا لتأييد اللقاحات المضادّة وضرورة تعدّد الجرعات، ومن ثمّ دحض الظاهرة الطبيّة المتسرّعة، ومدّ أصابع الإتّهام للمتورطين

عندما بدأت الكورونا، سمعنا تصريحات كثيرة..

منها أنه بفضل الاختراعات، والابتكارات سنتمكن من القضاء عليها قبل نهاية 2020.

وأعلن الرّئيس (ترامب) تكرارًا «إنني أعدكم بالانتهاء من هذا الوباء في نهاية العام!»، إلا أنه كان لي رأيّ آخر أعلنته على كافة وسائل الإعلام: طأنّ أمامنا أربع سنوات على الأقل لنعيش مع هذا الوباء».

إذًا الضّحكة الأولى هي أنّ هذا شيء عابر سيقضى عليه بفضل الاختراعات الدولية الأمريكية والصّينية وغيرها خلال عام أو أقل، ولكننا انتظرنا انتهاء العام، وبعدها صرّحت منظمة الصّحة العالميّة أننا أمام خمس سنوات، فبدأنا نخطط حياتنا على هذا الأساس، حينها قلت: إننا أمام تاريخ مفتوح للقضاء عليه، أي أنني لم أعد متفائلا إلى درجة أربع سنوات على الأقل بل أقول: إنني لا أرى أفقا بالوقت الحاضر للانتهاء من هذا الوباء الصعب، وما يضحك في هذا الموضوع هو كيف أننا نسمع أخبارًا سارّة ثم نجد أنفسنا يُستهزأ بها، واجتمع السّبعة الكبار الـG7 في بريطانيا، وأعلنوا أخبارًا صاروخيّة بأنّ عظمة الإبداع الطّبّي والتّقني استطاعت أن تُخرج لنا (فاكسينات) وبدأت تحقّق الحلم بالقضاء على الكورونا، وقال الرئيس (بايدن) في هذا المؤتمر: «إننا نشكر عمال مصانع صناعة اللقاح في أمريكا الذين يعملون ليل نهار

من أجلنا»، فكان تعبيره عاطفيًّا وتفاءلنا بأن ما يقومون به ليل نهار سينتقل للدّول المحتاجة، كما وعد بأنّ أمريكا ستتبرع بخمسمائة مليار فاكسين تقدمها مجموعة السبعة الكبار.

ولو قارنا هذه الوعود بما يحصل الآن وآخره ما أطلقته أمس منظمة الصّحة العالميّة بأنّ أقلّ من خمسة بالمائة من الدول خارج القمة السبعة حصلت على اللقاح بنسبة تزيد عن 70% في حين إن الدول المحرومة لم تحصل على 5% نسبة إلى عدد سكانها، وهنا نضحك على أنفسنا بأن هذه الأخبار لم يتحقق شيء منها.. وبالأساس لو حللنا نحن ببساطة أن عدد سكان العالم حاليًّا سبعة مليارات نسمة، فإذن نحن نحتاج إلى سبعة مليارات لقاح للبشريّة في الوقت نفسه.

ومع الأسف إن الدول التي استطاعت أن تنتج اللقاح ضحكت على نفسها؛ لأنّه تبيّن لها بأنّه مهما أقفلت حدودها وطبّقت مبدأ «بلدي/ أولا» فإنّها لن تنعم بحماية بلدها.. وقد وضحت الصّورة التي أعلنتُها منذ البداية بأننا أمام وباء ينتشر في الهواء، فإذا لم يخضع لمعالجة كونية، وبإدارة واحدة، وفي الوقت نفسه، وبإلزام عالميّ فلا أمل من الانتهاء منه.

والآن دخلنا في ضحكة جديدة..

نذكر أنّ كلّ ما كان يقال لنا من قادة العالم من أننا نحتاج الفاكسين جرعة واحدة، ثم أبلغونا أنه لتحقيق المناعة يجب أن نأخذ منه جرعتين أي أربعة عشر مليار فاكسين في الوقت نفسه، ومن ثم أبلغونا بأننا نحتاج إلى فاكسين ثالث حتى نضمن المناعة أي ما يقارب 21 مليار فاكسين، وبالوقت نفسه، ولكن مهما عملت المصانع في أمريكا، ومهما سَهِرَ عمّالها فلن يستطيعوا أن يزودوا العالم بهذا العدد.

علينا أن ندرك بأن الكثيرين ممن أخذوا اللقاح أصيبوا بالوباء!

عدا القصص التي تروى عن أنواع «الفاكسين» ومصادره!

لقد أصبحت الدول تقرّر حسب مصالحها أو حسب ما يفرض عليها أن تتعامل مع فاكسين، ولا تتعامل مع آخر، وبالتالي أصبحت المشكلة في توفّر الفاكسين المطلوب حسب متطلبات الدّول ما بين اللقاحات المختلفة الأمريكي، فالصيني، فالرّوسيّ، فالبريطاني!

فكيف سيتم التنظيم حسب ما هو مقرّر للدّول، أضف إلى ذلك أننا بدأنا نسمع عن أنواع جديدة للكورونا وليست سلالات جديدة ولا نعلم إن كان الفاكسين يستطيع أن يحمينا منها، وإنّ كل ما جرى في هذه الدنيا بما يخصّ اللقاح هو موضوع مُضحك مُبك.

الآن نرى اقتصاد الدول السبع الكبار، مع أنّها تسمية خاطئة! فإذا كنّا نريد أن نتكلّم كاقتصاد أو عدد سكان في العالم فهنالك دول أكبر بكثير من السّبعة الكبار، أذكر منها الصين، والهند، والبرازيل ودولا أخرى كبيرة.

وهنالك صناعة كبرى ظهرت في العالم، وهي صناعة الفاكسين وأعتقد أنّ أيّ محلل اقتصادي يستطيع أن يستنتج أن هذه الصناعات أصبحت من القطاعات الأكثر ازدهارا في الدول التي تصنعها ونستطيع أن نقارن الوضع الاقتصادي لتلك الدول قبل الكورونا، والآن بعد أن أصبحت مختبراتها وشركات التقنية فيها ومصانعها جميعها تعمل إلى الحد من الوباء، ومنع انتشاره.. فمثلا صناعة الكمّامات «كم تكلفتها على الدّنيا؟ وكم الفائدة من إنتاجها»؟

ويمكن إضافة الكثير من الاحتياجات الصناعية التي نتجت على جانب هذه الصّناعة ومنها الأدوات والمنتجات الطبية والأدوية وأجهزة التنفس المكلفة جدا.

وختامًا.. فماذا لو انحسر الوباء..

فستصاب اقتصادات بعض الدول بأزمة كبيرة وستصاب الدّول المنتجة لها أيضا بتلك الأزمة، مع ذلك نترك هذه الجزئية ونعود إلى السؤال الرئيس الذي أود أن أختم به وهو ما الحل؟ أقول لا حل إلى أن ينشأ نظام عالمي جديد فيه إدارة عالمية مركزية يتّفق بها العالم على نظام إدارة لشؤون العلاقات العالمية المتفق عليه وقيادة عالمية واضحة وهذا أمر لن يتحقق إلا بعد أن يتفق العملاقان «أمريكا والصّين» ومن معهما مثل روسيا.. وغيرها.

وسيصبح لهذا النظام سيادة وصانع قرار، ولن تحل هذه الأزمة في عالم كل من بيده فهو له كما أسماه اللبنانيون!

«أن تكون الدول الأقوى قادرة على فرض سياستها وما تريده على مستوى العالم ومتصارعة مع رغبات القوى العظمى الأخرى»، كما لن نتفاءل بوجود حلّ ينزل من السماء، لذا أنا أنتظر هذا الحل الذي لن يتم إلى أن يحصل احتكاك واصطدام عسكري، فهذا الاصطدام الذي نسمع عنه سيجبر القادة للجلوس والتّوصّل إلى اتفاقية، كما يحصل في كل حرب، فنحن نعلم أن الاتّفاقيات تصاغ بعد الحرب.

نحن لا نسعى لحرب عالمية ثالثة، ولكن ربمّا الدّخول فيها هو الحل الوحيد حتى تتم صناعة عالم جديد فيه العدالة والإنصاف والتوازن وفيه صانعوا قرار ليس لهذه المشكلة فقط بل للمشاكل البشرية كلها.

حقوق الإنسان

في القرن الواحد والعشرين ما من كلب جائع أو مضّطهد فقد نشطت الجمعيات الحقوقيّة على مستوى العالم، بينما الإنسان متروك لمصيره دون حوّل يُذكر أو قوّة إلا ما رحم ربّي

لقد وصلنا إلى مرحلة أصبحت فيها حقوق الإنسان شيئا ثانويًّا بعد حقوق الحيوان!

ونسمع صيحات وتصريحات، وتسليط للأضواء على مشاهد تثبت صحّة كلامي، مثال: عندما نرى أحدًا يقوم بضرب كلبه يقوم الإعلام بشن الهجوم ضدّ هذا الفعل، أمّا عندما نرى مُحتلًا يصطاد البشر من الجانب الآخر من الحدود بطلقة نارية تقضي على حياته، ويمرّ هذا الخبر مرور الكرام دون أيّ التفات أو استنكار لهذا الفعل، وفي الوقت ذاته نشاهد جمعيّات حقوق الحيوان وهي تُطلق توجيهات، وتعليمات حول كيفيّة التّعامل مع الحيوان، هنا أتمنّى على المنظمات الدّوليّة صياغة نظام لحقوق الإنسان.

كثيرًا ما نرى كيف يجري تعنيف البشر، وتعذيبهم، وقتلهم، وبحجج فارغة سواء أكانت من دول أو من أفراد، ونبرّر هذا الفعل على أنّه خلاف سياسيّ أو خلاف عقائديّ، وننسى المعنى الأهم والمقدسّ وهو «روح الإنسان» وحقّ الحياة.

لا أُنقِص من دَور الجمعيّات، فثمة منها من تعترف بأنّ هناك ظُلمًا واقعًا على الإنسان، ولكن المنظمات تعمل بموجب أنظمتها، وأهدافها، ولا تخضع لأيّ جهة رقابيّة، ولا يخضع تصرّفها إلى أيّ قوّة إجباريّة، ويجب على جمعيات حقوق الإنسان إصدار تقاريرها؛ لكي نقرأها ونعلم ما جاء فيها وننام مرتاحي البال.

لقد عملت في الأمم المتحدة بصفتي الشخصية في كثير من المؤسسات، وأعدّ نفسي مُطّلعًا على أنظمتها، فلم أجد لها أيّ قدرة للتّنفيذ؛ لأن تقاريرها في أحسن الأحوال، هذا إذا كنت محظوظًا أيها المسكين يتم رفعها إلى مجلس الأمن، ومجلس الأمن يوجد فيه من يستطيع أن يقول (فيتو).

لعلي أُطلق صرخة من هنا وأقولها فعسى أن تكون بداية لحوار ولجدل لمحاولات إن كانت تستحق ذلك، فأنا لا أملك الحقيقة ولا أقول إلا ما أنا مقتنع به، وهذا رأيّ شخصيّ نحتاج معه إلى نظام عالمي لحقوق الإنسان، ولا يقتصر على وجود أهداف وإجراءات واضحة ومحددة بل أن يكون مدعومًا بقرار وسلطة قادرة على التنفيذ.

وأتذكّر عندما كنت على مجلس خبراء المنظمة العالمية للتجارة لصياغة نظام عالمي جديد، كان هناك بحث حول (كيف نحسم التّجارات الخارجية بموجب أنظمة المنظمة العالمية للتجارة؟) ووجدنا أن إحالة هذه الخلافات إلى المحاكم الدّوليّة ليس بالحلّ الصّحيح، فنشأ في المنظمة «نظام حسم المنازعات» الذي يتيح للمنظمة نفسها وخبرائها أن يكون فيها محكمة تَتْبع لها، وأن يكون لها سلطة تنفيذية، دون الذّهاب إلى منظمة خارجيّة؛ لتشكو لها، كان اسمه نظام حسم المنازعات (Disputes Settlement buddy)، فعندما تشتكي دولة صغيرة على دولة كبيرة، تنشأ في المنظمة محاكمة لدولتين؛ من أجل التّوصل إلى الحُكم الصحيح، تمامًا كما القُضاة والمُرافعات.

وقد حصل أن أصدر هذا النّظام أحكامًا كثيرة.. منها أحكام ضد دول كبرى ودول صُغرى متنازعة، وكانت تعطي في حكمها إجراءات تنفيذ معينة على الدّولة الفلانية كذا وكذا، وفي النهاية إذا لم تنفذ الدولة ذلك، فيحقّ للدولة المتضررة استعمال كل الوسائل لتحقيق العدالة.

أنا لا أقول إن هذا نظام نموذجي، ولكن فيه قليل من العدل، هذا بين الدول ولكن هنا أيضًا مشكلة؛ لأن الدول الأكبر تستطيع وفق قرارات تنفيذ ما ينصّ عليه

القرار.. استعمال القوة ضد أي دولة ممانعة، أي عندما يصدر قرار ضد أمريكا أو ضد الصين، فيحق للمشتكي الذي صدر عليه الحكم لصالحة أن يستعمل القوة، ولك أن تتخيّل القوة التي سيتم استعمالها أمام أمريكا، أو الصين، أو بريطانيا، أو روسيا، وما يميز هذا النظام أنّ النزاع بين الدول يتم حله من خلال نظام قضائي عادل.

هناك نزاعات دائمة وكبيرة ومستمرة في العالم كلّه، وأكثرها في منطقتنا، مثلًا: على حدود مدينة غزّة..

فعندما يطلق متظاهرون صيحات أو بالونات، فهل يُجيز ذلك للطّرف الآخر (سلطة الاحتلال) اصطيادهم بالرّصاص الحي، أنا لا أنظر إلى هذا الموضوع من ناحية سياسية ولا من ناحية حقّهم في مقاومة الاحتلال، بل أنا أنظر لهم من ناحية (إنسان مع إنسان)، فعندما أرمي عليك الحجارة وأصرخ ضدك وأنت تصطادني كالعصفور، سأتناول هذا الجانب، أعني جانب العلاقة الشخصية كإنسان، وبغضّ النّظر إن كنت صاحب قضية حقّ أم لا.

ولك أن تعدّ ما تريد سياسيًّا، أو قوميًّا، أو أخلاقيًّا، سؤالي هل يجوز لك أن تصطاد من لا تحبّه أو لا يعجبك تصرفه لأنّك تمتلك السلاح وتستطيع أن تصطاده؟ هل يوجد في معايير وأنظمة الدول وقوانين الاحتلال ما يقول إنه لا يجوز استعمال القوة، حيث هناك قوانين تقول لا يجوز استعمال القوة المفرطة أو يجوز استعمال القوة المفرطة من قبل سُلطة ضد سُلطة أو دولة ضد دولة، ولكن أريد التّكلّم كإنسان سواء أكان لي الحق أو لا ألأنه عندما أصرخ في وجهك يكون لك الحق أن تقضي على حياتي!

نحن الآن لسنا بحاجة إلى مؤسسات أو منظمات، تدرّس حقوق الإنسان مثل الحق في التعليم، والحرية، وإبداء رأيه، والتعلم، ولقد طالبت في الأمم المتحدة بصفتي رئيس إحدى المنظمات الأمميّة في الأمم المتحدة: «أن يكون حق الوصول

إلى الإنترنت لكل إنسان».. (حق المعرفة) بمعناها الحديث، أولا: الوصول إلى الانترنت، وثانيًا: استخدام الإنترنت، وهناك حقوق كثيرة، مثل: حق تمكين المرأة، وناديت بهذا الحق عندما كنت رئيس الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UN Global Compact) بالشراكة مع (كوفي أنان) و (بان كي مون) وحقوق كثيرة أخرى، مثل: حق الدولة والشعب من خلال تأدية قطاع الأعمال واجبه من خلال دعم المجتمع تحت مبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات (Corporate Social Responsibility).

كل ما قلناه جيدًا ولكنّني أتمنى على صانعي القرار أن يفكروا بالإنسان كإنسان، وليس كصديق أو عدو، وليس كصاحب حق أو غير حق، فأنا لست إلا مواطنًا لا أملك إلا أن أبدي رأيًا، ولا سُلطة لي، حتى لو كنت مجرمًا ولست صاحب حق في نظرك، فهل يجوز لك أن تحكمني دون أن تحقّق معي، وتصدر قرارك الفردي بالقضاء علي، أنا أتكلم كإنسان بغضّ النظر عن براءته أو جرمه.

لكي نضع هذا النظام العالمي (نظام احترام حقوق الإنسان)، وليس حق الإنسان في التعلّم، والغذاء، والدّواء ...الخ، وإذا وضعنا هذا النظام فكيف يمكننا جعله مُلزمًا؟ أولًا: أن يصبح واحدًا من شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للأمم المتحدة، أو أيّ عمل عالميّ مشترك، أو حصول الدّول على المساعدات بحيث كلّ دولة لا تحترم حقوق الإنسان، فلن تحصل على مساعدات، أو تولّى المناصب، ثانيًا: وضع صيغة لجعل هذا النظام إلزاميًّا، إذ لم نقم بذلك، مع الأسف، أقول: إنه أصبح للكلاب حقوق أكثر منّا في غياب هذا القرار.

عندما نرى كلبًا في الشّارع يبدو عليه الجوع والضّعف، فنُشفق عليه!

ومن المضحك أن هذا لا يطبق على آلاف البشر إذ يعيشون لعشرات السّنين في الخيام وينامون في الشّارع تحت المطر والحرّ وفي أصعب الظّروف، ونعدّها قضية سياسيّة بين الدّول، وتنشأ عنها ظاهرة، ومسميات، فمتى يكون للإنسان كإنسان حقوقه على البشريّة الذين هم من جنسه.

وكي أكون واضحًا..

أنا لا أتكلم عن القوانين السارية ولا أنتقدها، ولا عن جمعيات حقوق الإنسان الدّوليّة والمحليّة.. بل إنني أؤيدها، وبكل احترام، أتحدّث عن فراغ بحق الإنسان كإنسان بغضّ النّظر عن الظّروف، فكما طالبت بحقّ وصول الإنسان إلى الإنترنت واستعماله بغض النّظر عن جنسه، ولونه، وموقفه السّياسيّ، أو موقفه الدّينيّ.

وما هو حاصل الآن أنّ الإرهابين لهم الحق في الإنترنت أكثر من الإنسان المسالم، وأكبر سلاح بيد الإرهاب هو «الدخول إلى فضاء الإنترنت» سواء لأغراض التثقيف بهدف تغيير عقول الناس لجعلهم ينضمون إليهم، أو لتنظيم العمليات الإرهابية، أو لتنفيذها عن طريق الإنترنت، وأصبحوا يُتقنون استعمال الإنترنت أكثر من المواطنين العاديين... هذا ما أريد قوله.

ما أريد أن يتم بحثه هو «الإنسان» وليس التّعليم أو الغذاء.

وما يهمّني هو حقّه في العيش كإنسان بكلّ احترام، كما تحترم الجمعيات في العالم وأنظمتها حقّ الحيوانات، الجميع من خلق الله، فأنا لا أقلل من قيمة الحيوان، ولكن لا يجوز أن يكون الإنسان أقلّ مكانة منها، الكلب مثلًا «امنحوني حقوق الكلب!».

هل يسمح لأي إنسان أن يؤذي كلبًا أو أن يعامله معاملة سيئة؟!

كيف لا نحترم إنسانيتنا كما نحترم حيواناتنا؟

هذا الموضوع أكبر من حجمه ولكنّني لاحظته عندما رأيت أحد البشر يسيء إلى كلب حتى ثار عليه البعض قائلين «لا يجوز هذا الفعل حرام»، فاستوقفني

موقفنا تجاه الإنسان الذي ينام في الطرقات ولا يجد قوت يومه أو حتى رغيف خبز يسدّ فيه جوعه، حرام ألا يجد الكلب طعامًا، وحرام أيضًا ألا تأوي قطّة وتدللها، بينما الإنسان الذي لا يُنظر له هذه النّظرة، ومرة أخرى بغضّ النّظر أكان على حقّ أم لا أو عدوّ أو صديق.

«اكرهني كعدو ولكن عاملني كإنسان؛ لأنّني إنسان مثلك، ولأن الله خلقنا بشرًا متساويين».

إنّني أتكلّم من محبتي للإنسانية جمعاء ولا أتكلم عن موقف سياسي أو موقف شخصي.

أزمة المناخ ومؤتمر COP26

عُقِدَ مؤتمر «غلاسكو» على شرف المناخ، وهناك تحدّثوا في معظم الشؤون كالصحة والبيئة وخلافهما، وفاتهم الحديث عن المناخ كمحور للقاء، ومن باب رفع العتب تمّ اقتراح وجوب تخفيض مستوى الحرارة في العالم إلى المعدّل السابق للثورة الصناعيّة

«المناخ» أو «التلوث المناخي» أو «البيئة» وغيره من المُسميات التي تودّونها هي لقضية واحدة.

وأود التركيز على المؤتمر الذي عُقد في اسكتلندا الأسبوع الماضي والذي عدّه المجتمعون نجاحًا باهرًا إلا أنّني أراه قد عبّر تمامًا عن القول «شر البلية ما يضحك»!

هذا الاجتماع تحت مُسمّى:
(COP26 - Conference of the Parties) الفرقاء أطراف الاتفاقية الخاصة بتغير المناخ

الرقم 26 يعني أن هذا الاجتماع رقم 26 لهذا الفريق المعني بالمناخ، وأنا كقارئ وتلميذ وباحث لم أجد أي تطور في هذه المؤتمرات الــ 26 من حيث قراراتها المكرّرة تقريبًا، ونتائجها التي لم ينتج عنها أيّ تحسُّن إيجابي، بل المناخ يزداد سوءًا وخطرًا على البشرية، وما زلنا ندور في حلقة مفرغة ولكن هذا الأمر له أسباب بالتأكيد.

أنا لست جديدًا على هذا الموضوع؛ فأنا تلميذ متخصّص ومتابع منذ أن تمّ تكليفي من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في التسعينات وبالتحديد في عام 1996 وأن أضع معايير للمحاسبة البيئية على المناخ، أي وضع نظام يقوم بحساب التلوث المناخي، وتحديد المسؤولين عنه ومحاسبتهم.

وقد كنت في ذلك الوقت أترأس فريق الأمم المتحدة للمعايير والإبلاغ، وكنت على مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين في نيويورك، واخترت أن أقوم بهذه المهمة بصفة أخرى، أي أنني أترأس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ليكون لدي حرية أكبر في العمل، وفي عام 1999 أنجزنا التقرير أنا وفريق يضمّ ممثلين عن جميع الجمعيات المحاسبية في العالم منها: الأمريكية، والكندية، والاسترالية، والبريطانية، والصينية، والأوروبية، وفي يوم الدعوة إلى المؤتمر جاء مندوب من مكتب الأمين العام يقول لي: إن السفير الأمريكي والسفير البريطاني يرغبان في حضور الاجتماع، والقرار لك، وبالرغم من أنه اجتماع فنّي وليس سياسيًا فلك الخيار بحرية القبول أو الرّفض! قلت: أرحب بهم أهلًا وسهلًا، بعد ذلك حضر السفيران وتلوت نتائج فريق العمل الذي ترأسته باعتبار أننا قد أنجزنا على مدى سنوات هذا المشروع المطلوب من الأمم المتحدة، وفورًا وبعد الانتهاء من كلمتي التقديمية طلب السفير الأمريكي الكلام وتفضّل بالقول إنه لا جدوى لكلّ ما نقوم به؛ لأنه ليس معتمدًا أو صادرًا عن سوق المال الأمريكي، ولكنني قمت بتسليم التقرير إلى الأمين العام، وتمّ وضع التّقرير على الرّف، ما دام واضحًا أنّ عليه الفيتو، لماذا؟ عبرّ عن هذا بكل وضوح وجرأة الرئيس ترامب عندما كان مرشّحًا للرّئاسة قال في مشروعه الرّئاسي: «إنه لن يسمح بأيّ مشروع للرّقابة على البيئة؛ لأنه ليس هنالك مشكلة بل هي خدعة ابتدعتها الصين للقضاء على صناعاتنا في أمريكا» وهذا كان موقفه المُعلن.

أصبح واضحًا أن، إذًا، أن المعارضة لهذا الأمر تكمن في أنّ الشركات الصناعية التي تقوم ببث الانبعاثات السّامة إذا تم وضع رقابة عليها سنخنقها؛ لأنه سيُطلب من المصنع التخفيف من إنتاجه وكذلك الأمر مع شركات النّفط، والطّيران، والسّيارات، وكلّ من ينتجون انبعاثات هوائية.

سأنتقل الآن إلى مؤتمر (كيوتو) ومؤتمر (باريس) وغيرهما من المؤتمرات الـ 26.

ولعله من الغريب أن الأمم المتحدة لم تجد أن إنشاء منظمة متخصصة في المناخ بدلًا من هذه الاجتماعات الدورية التي لا تنتمي إلى جهة للمتابعة ولا إلى جهة إدارية تنفيذية، وليس لديها أي وسائل رقابة على التنفيذ من قبل الدول ولا على محاسبتها بالأداء أمرًا مناسبًا! وبالتالي تبقى قراراتها مجرد حُسن نوايا وإن كانت كلمة «حُسن» لا تليق؛ لأنّ صانعي القرار والتوصيات في هذا الأمر كما حصل في (غلاسكو)، فهم يعلمون تمامًا أنه لا يوجد طريقة لتنفيذ حُسن نواياهم، ولذلك ربما قادة الصناعة والأعمال بالعالم استبشروا بهذه القرارات لأنّهم يدركون أنّه ليس هنالك وسيلة لتطبيقها لعدم وجود جهة للمراقبة، ولا حتى معايير للمحاسبة على الأداء، فالموضوع أكبر من اجتماع قادة لإطلاق حُسن النوايا، والاهتمام في البشرية، والحرص على الصّحة والعالم الأخضر.

ومن المضحك في مؤتمر (غلاسكو) أنّه تمّ إضاعة الموضوع المهم والرّئيس من خلال بحث أمور كالصّحة في هذا المجال وأمور أخرى لا علاقة لها بالتلوث البيئي، فالصّحة تتضرّر من تلوث البيئة لكنها ليست أحد أهداف مؤتمرات البيئة فهي لدراسة المسببات وليست مؤتمرات علاجيّة، ولكن من أهم ما جاء في هذا المؤتمر «أنه يجب أن نُخفض مستوى الحرارة في العالم إلى معدل ما كان عليه قبل الثورة الصناعية!».

ولم يتم ذكر النسبة قبل الثورة الصناعية؛ لأن القرارات كانت أن نحدد في عام 2050 ألا تزيد الحرارة العالمية عن (1.5) لما كانت عليه قبل الثورة الصناعية، وكيف؟ لم نسمع! هناك حديث جميل أنه علينا أن نحافظ على البيئة الخضراء وأن نتقدم بقيمة عشرين مليون دولار لتشجيع الدول على عدم القضاء على الغابات، بالإضافة إلى نسبة الحرارة.. ونحن نتكلم عن التحول إلى العالم الأخضر ومن جملة ذلك سمعنا من رئيس المؤتمر الذي هو رئيس الوزراء البريطاني باعتباره المضيف عندما قال: «إنه في عام 2030 ستكون جميع سياراتنا على الكهرباء» وهذا مثال على قولي بأن شر البلية ما يضحك.

أتمنى أن يكون (بوريس جونسون) يعلم أن الكهرباء تحتاج إلى طاقة، فإنتاج الكهرباء لا يأتي بالعواطف بل بالطاقة، وإنتاج الكهرباء أحد أساليب التلوث البيئي، فالتّحوّل إلى السيارات الكهربائية لا يعني التوقف عن النفط والغاز، ولا يعني التخفيف من الانبعاثات.

عندما نقول إننا أنجزنا إنجازات رائعة، يجب أن نتذكر أن الصين وروسيا لم يحضروا المؤتمر وقاموا بإرسال مسؤولين من قبلهم للمشاركة، وأعلنت روسيا فورًا بأنّها لا توافق على هذا، ولا تريد وضع حدّ للقضاء الكامل على التّلوث إلا بنسبة (1.5) كما كان قبل الثورة الصناعية، ولم تقبل تحديد موعد 2050 وطالبت بأن يكون الموعد في عام 2060.

إلا أنّ الصين لها أسلوب آخر بالمعالجة وبالتالي لم تعلن التزامًا بتاريخ ومعايير معيّنة، ولا بدّ من القول إن اللافت للنظر تصريح الرّئيس (بايدن) بأنه يعتذر للعالم عن انسحاب الرئيس ترامب من اتّفاقية باريس؛ لأنه – كما كان يقول – لم يكن يدرك في ذلك الوقت أهمية الموضوع، إلا أنه الآن أصبح الموضوع حساسًا وخطرًا، فكما يقول (بوريس جونسون): «إنه خلال هذا القرن سنقرر بقائنا من عدمه في العالم» ويقول: «إنه إذا لم نتصرف ونحن لم نتصرف إلى الآن سنبني قبورنا بأيدينا!».

و(ترامب) قام بتبرير سبب انسحابه من باريس بأنه يحمي الصّناعات، وفي الوقت نفسه الذي اعتذر فيه الرّئيس (بايدن)، قال: «إنه يجب أن نحمي فيه صناعاتنا» والله إنه لشيء مضحك أن يُلتزم به.

ترامب كان شفافًا وكان يريد أصوات الناخبين في المصانع من أصحاب المصانع، نحن في حالة غريبة من التناقض، ونتكلم عن اتّخاذ قرارات جريئة وصارمة، ففي حياتي السابقة كنت محاسبًا قانونيًا، وترأست العديد من المنظمات المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الدولية؛ لكي أفهم كيف يمكن تنفيذ قرار

دون أن يكون هنالك معايير وأدوات، لم يقولوا لنا كيف نستطيع أن نخفّض من الانبعاثات السّامة من النّفط.. في الوقت الذي تطالب به أمريكا بزيادة إنتاج النفط! أليس هذه بلية مضحكة!

ولم يُبلغنا أحد كيف نخفض المستوى الحراري إلا أننا نشجع على عدم قطع الأشجار والحفاظ عليها لكن لو كان هنالك إرادة دولية حقيقية لمعالجة موضوع تلوث البيئة ولو استطاع قادة السياسة في العالم أن يتخلوا عن اهتماماتهم ونظراتهم إلى الأصوات الانتخابية لقاموا بإنشاء مؤسسة، فهنالك مؤسسة لحماية حقوق الملكية الفكرية.

لماذا لا ينشأ في الأمم المتحدة مؤسسة مماثلة لحماية البيئة وتصدر اتفاقيات ملزمة؟

أما ما يصدر عن هذه المؤتمرات فهو مجرد قرارات لا أسنان لها!

وليس هنالك طريقة لتنفيذها ولا جهة للرّقابة على حسن التنفيذ، فالموضوع أخطر مما نتكلّم وإذا صدق الموجودون والقائمون على المؤتمر فإننا في حالة خطر دائم، وأنه في يوم من الأيام ستختفي مُدُن بأكملها؛ لأنّ مياه البحر، وارتفاعها ستغطيها بالكامل؛ لذلك فإن الدول الشاطئية في خطر فليس هنالك بلد في الدنيا الآن لا يعاني من الحرائق، ولا أريد أن أُثقل عليكم بالمصائب التي تنشأ عن البيئة فهي معروفة للجميع، ومع ذلك نجتمع ونناقش ونقرر ونعلن..

ثم نذهب إلى بيوتنا!

فليس هنالك من يتابع ما قررناه وليس هنالك آلية..

فدائما وبكل المناسبات أقول: «إن ما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته» ونحن لا نمتلك أدوات قياس وعندما حاولت في عام 1999 من القرن الماضي بأن أضع أدوات قياس قيل لي إنني أقوم بإضاعة الوقت.

إن البشرية بالكامل أمام تحد ليس بإمكاني وصف خطورته والآن يتكلم العالم أن أمامنا عشرة أشهر تحدّد مصيرنا في المستقبل أي عام 2030 وأقول للتذكير بأنني حددت هذا التاريخ في مقابلات سابقة وقلت إننا في عام 2030 سنكون في بداية الخطر، وفي عمر الشعوب فإن عام 2030 هو غدًا (أي قريب) في عمر الشعوب.

أنا أقول إننا سنرى في عام 2022 واذكروا ما أقول بأن شباب العالم سيخرج ليس لطلب الغذاء ولا لارتفاع الأسعار بل للبيئة؛ لأنهم بدأوا الصحوة وهم يدركون أن مستقبلهم مرهون بمعالجة البيئة.

والمؤسف أن التّحّول في موقف بايدن في نظري كان لأنه أدرك الآن أن الملوث الرئيس للبيئة هو الصين، ونقول ذلك لأمانة المعلومة فأصبح الموضوع أداة له لمهاجمة الصين إضافة إلى المواضيع الخمسة عشر الأخرى التي يعدها خطرًا على أمريكا ويطالب بأن تبدأ الصين بالتصرف، ونحن بانتظار من سيبدأ بالتصرف وكيف سيتصرف.

إن مستقبلنا ومستقبل حياتنا وبقاءنا وبقاء قدراتنا الجسدية والعقلية والصحية هو رهن بأيدي قادة يعلنون ما لم يتم تنفيذه وهذا هو المضحك في هذه البلية.

الفساد

المُفسِد يستجرّ الفَاسِد، حيث تنشأ بينهما علاقة جدليّة وتقوم عمليّة التواطؤ لتعميم وانتَشار الفسَاد، لهذا ينبغي محاسبة المُفسِد كما الفَاسِد على حدٍّ سواء

سأتناول موضوع مبادئ الفساد من زاوية أن هذا الفساد هو «فلسفة» يجب أن تتغيّر.

أذكر أنني أثناء رئاستي بالاشتراك مع أمين عام الأمم المتحدة في حينه (كوفي عنان) لبرنامج الميثاق العالمي (UN Global Compact) وقد استمرت رئاستي من بعده مع الأمين العام الذي تلاه وهو (بانك مون).

وكلّفت بصياغة مشروع يوضح «مبادئ الفساد» ليس غير، أما إجراءات الفساد بتفاصيلها؛ فتحتاج إلى (أبو العالم) إذا سمح لي التّعبير، وهو أمين عام الأمم المتّحدة، وهو الذي أكرمني بأن نكون معًا رئيسين مشتركين.

تمّ إصدار الميثاق، ثم أتيح لي بأن أخاطب المؤتمر في هذا الخصوص، وكانت النتيجة أننا صغنا عشرة مبادئ موجزة أحدها مكافحة الفساد حيث كان بالنسبة لي من أهم هذه المبادئ إيضاح دور مؤسسات الأعمال والشركات والمنظمات في خدمة المجتمع، وأكدنا على أن مسؤولية المكافحة اجتماعية أكثر من غيرها.

لقد صغت كلمة (Corporate Social Responsibility) وفيها أنني أحبذ في تقديم خدمة المجتمع، من تبرع أو تنمية أو سواهما، استخدام عبارة «المسؤولية المجتمعية» على ما سواها.

وكُرّمت من المنظمات العالمية لخدمة المجتمع وكان التعليق من بعض الحضور بتعليقات أحترمها ومنها المشكلة مع دول العالم الثالث خصوصا الدول الفقيرة؛ لأن الفساد يتغلغل بها فالمسؤولون لا يقومون باستخدام المساعدات والدّعم إلا إذا كان فيه مصلحة شخصيّة لهم.

كنت في ذلك اليوم صريحًا وواضحًا كما أنا دائما فقلت عندما يقبل أحد المسؤولين في دول العالم رشوة أرجو أن توضحوا لي من هو الرّاشي إذا كانت الدّولة فقيرة ويقدم لها المساعدة من جهة غنية وجزء من هذه المساعدة يذهب رشوة ليتم إنجاز المشروع.

أليس هنالك مُفسد على الطرف الآخر؟

إنّ لكل عملية فساد طرفين هما طرف فاسد، وطرف مفسد، لا يقل عنه جريمة.. وهو مدان.. وفي نظري أنّ المفسد الذي قدّم الرّشوة هو أسوء من الفاسد الذي قبلها؛ لأنّ جريمة الفاسد هي جريمة واحدة، أمّا المُفسد، فجريمته تمثّل «بنية الفساد»؛ وبفعلته يكون هو المتسبب بالفساد، لذلك يجب علينا ألا نلاحق ونعاقب ونحاسب الفاسد فقط بل مَن أفسده!

يجب علينا أن نضبط عدم الإفساد، وملاحقته، فأرجو أيها المجتمع الدولي ومجتمع الأغنياء أن تدركوا أنكم تسيئون لأنفسكم وإلى من تفسدون بحجّة أنّه لا حول لنا ولا قوة.

نحن نعلم أن هنالك فاسدين بكل أسف ويتلقّون الرشوات من جهات أخرى.

إنّ هذا المبدأ كان من المبادئ الصّعبة للتطبيق؛ لأن الشركات والمنظمات والمؤسسات العالمية تريد العمل وأن يكون لها مشاريع في المنطقة بما فيها خير لها وللمنطقة وبعض من الرّبح يذهب عمولة، وإنّ هذا المفهوم لن يبلور ولن

يدرس بالشّكل الكافي مرة أخرى؛ لأنّ قوّة الإعلام عادة هي في مكان المفسد وبالتالي يستطيع أن يركّز دائماً.

إنّ هذا المبدأ هو من أحد المبادئ التي تمّ صياغتها في ميثاق الأمم المتحدة، ولم يجر بشكل كاف تعميمه وترجمته في الواقع كما الكثير من المواضيع التي لم تتم؛ لأنّ الطّرف الآخر ليس له مصلحة في ذلك فتبقى معلّقة مثالا على ذلك، وهو مثال خطير فعندما كلّفتني الأمم المتحدة في عام (1999) كنت في وقتها رئيس فريق الأمم المتحدة لصياغة معايير المحاسبة والإفصاح (International Standards on Accounting and Reporting) فبهذه الصّفة طُلِبَ منّي أن أصيغ مسودة اقتراح لمعايير المحاسبة على البيئة، وقمتُ بتشكيل فريق من ممثلين عن جمعيات المحاسبة في الدنيا وجلسنا لمدة سنتين نعدّ المعايير، وقضيتُ جزءًا كبيراً من حياتي في صياغتها، وكنت على مجلس الاتحاد الدولي للمعايير المحاسبية، واللجنة الدولية لمعايير التدقيق، واللجنة الدولية لمعايير البيئة الخ.. وبعد أن أنهينا المسودة قمنا بتقديمها للفريق كاملا وقمنا بتحديد تاريخ لإطلاقها، وبعد استعراض المشروع، قال المندوب الأميركي أنتم تقومون بإضاعة وقتكم! لأنّ هذه المعايير لا قيمة لها إلا إذا اعتمدت من مراكز القرار في الولايات المتحدة، وأكّد كلامه السّفير البريطاني فشكرتهما ثم غادرا الاجتماع.
لقد انتابني شعور بلا جدوى ما قمنا به!

وإنني أشك بأن هنالك من يعلم بهذا الميثاق بالقدر الذي يعرف عنه بمواضيع وسياسات أخرى!

لقد تناول تقرير الأمم المتحدة الفساد والمفسدين وحقوق المرأة ودورها وموضوع استغلال الأطفال وحقّهم بأن يكون لهم فرص للتّعلّم والنّموّ، والمبادئ كلّها ليست خلافيّة لكنها من غير أولويات المجتمع الدّولي فخروج أيّ قرار من الأمم المتحدة يحظى بالدراسة والبحث والتطوير.

إنّ أي إنسان في إفريقيا أو جنوب أمريكا أو بالقارة الآسيوية وأي مكان في الدنيا له نفس الحقوق في المساواة والعدالة والحياة الكريمة.

وبعد ثورة المعرفة طالبت بحقّ إضافيّ من حقوق الإنسان والحمد لله أنّه قد تم قبوله في الأمم المتّحدة، مع أنه لم يطرح؛ لأنه قد يُحرج الدّول التي لم تعط هذا الحق للمواطنين، وهو حق الوصول إلى الإنترنت.

الإنترنت أحد الحقوق الأساسية في الحياة، وهو أسلوب حياة في كلّ شيء، ويشبه الجهاز العصبي في جسم الإنسان؛ لذا يجب على الدّولة أن تتيح الوصول إلى الإنترنت للجميع وهذا الهدف هو هدف مفروض على الدّولة أي أن على الدولة أن تؤمّن حقّ الوصول، والمتبقي على الفرد أن يتعلّم ويستفيد من هذا الحق وأن يطوّر نفسه وأعماله.

المَافيا

المافيا منظّمة «اللامنطق» حيث تقوم على مفهوم الحماية ونقيضه، بمعنى «حاميها حراميها»

سأتناول فلسفة قد تكون معروفة ولكنّني أريد بلورتها؛ لأنها فلسفة لتكوين نظام معيّن.. اسمه «نظام المافيا!».

ومع الأسف أصبحت الدّول كما أصبح بعض الأشخاص يستعملون هذا الكيان/ النّظام الذي يُسمى (المافيا).

فما نظرية المافيا؟ وما هو نظامها؟ وكيف تعمل؟

مثال يوضح ما هي المافيا: عندما يأتي شخص لأحد يمتلك نشاطًا معيّنًا، ويقول لك: إنك تمتلك مؤسسة ناجحة، ونحن نخشى عليك من الأعداء والمنافسين الحاقدين، ونريد حمايتك فتقول له: إنه لا توجد أي مشاكل فنحن هنا منذ 40 سنة لم يتعرض لنا أحد بأي سوء، وبعد فترة من الزمن تأتي لتجد أن محيط عملك مكسور أو محروق، فيأتي لك الشخص ذاته مرة أخرى، ليقول لك: سبق وأن أتيت لتقديم الحماية لك؛ ولكن هذه النتيجة، فيكون رد صاحب المنشأة بالموافقة، ويتم إقرار دفعة عليه مقابل خدمة الحماية المقدمة..

إذن، الترجمة الحرفية لما حصل «أنا أفرض عليك أن تدفع لي لأحميك منّي!».

أنت تحتاج حمايتي، ولك منّي أن أدافع عنك وأن تدفع ثمن الحماية، وفي الوقت نفسه، أنا من أهددك، وهذا معنى شر البلية ما يضحك.

أنت مضطر للدفع سواء مالًا أو خدمات لمن يسبب لك الخراب والدمار مقابل أن يحميني منهم، وهذا ما تفعله المافيا.

قد يكون هذا واضحًا،

ولكن ما هو ليس واضحًا بشكلٍ كافٍ هو أنّ دولًا ومنظمات وشركات أصبحت تمارس هذا النّظام أيضًا، حيث نجد دولا تفرض علينا هذه الغرامة لكي تحميك منها كدولة، وهذا ينطبق على معنى شر البلية ما يضحك، أدفع لخصمي والمعتدي عليّ مكافأة دائمة لتجنّب خطره وظلمه.

لا أريد التّركيز على الدّول وكيف تتعامل مع هذا الموضوع تحديدًا، فهناك دول تُصرّح وتقول: إن حدود بلادك ينتج عنها إرهابيون، ويدخلون بلادنا، ولكنني مضطر على احتلال أراضيك، لأنّها على حدودي؛ لأحميك منّي!

هو المبدأ نفسه، ولكنه حُوِّرَ بشكل دولي وعلاقات دولية بين الدول، ليقول لك: إنني أنا محتاج للحماية، وليس للمال في هذه الحالة، ولكنه المبدأ نفسه، فكما قبلت حمايتي، عليك أن تدفع شيئًا ما.

هنالك أسلوب آخر هو أن أرسل، وأن أنشئ عندك قواعد، أي أنّ هذه الدولة لها مصلحة أن يكون عندها قاعدة عسكرية في بلد آخر؛ لأسبابها الخاصة ولمصالحها الدولية.

وتقول لك إنها تريد أن تنشئ هذه القاعدة؛ لتحميك وبالتالي عليك أن تدفع تكاليف وجود محتلّ، أي أنّك تدفع ثمن الاحتلال، كنت أسمع أنّ الدول عندما تنشئ قواعد عسكرية تدفع للدول المستضيفة لقواعدها، وتغطّي وتستفيد من وجودها ومصاريفها، أما اليوم.. فتضع عندك قواعدها، وعليك أن تتكفل بمصاريفها؛ لأنها تضعها عندك؛ كي تحميك!

هذا نموذج آخر لنظرية المافيا، فمبدأ المافيا أصبح أيضا يطبق في الشركات وليس بين الدّول!

وأنا بصفتي على مجلس صياغة المعايير المحاسبة الدولية فقد درستُ معيار «كيف تحتسب القيم للاندماج أو الاستحواذ على الشّركات»، وكان واضحًا لي وأنا أتكلّم عن الثّمانينات أننا عندما نطرح هذا المبدأ نطرحه بـ (إما) أو (أو) يعني أنا أريد أن أستحوذ عليك فإمّا أن أشتريك بالمودّة والمحبّة، أو.... ونسميه في الحالين «النتيجة نفسها».

وسأتحدث عن قصة حقيقية حصلت معنا في الشّركة، عندما أنشأنا «طلال أبوغزاله العالمية» لتدقيق الحسابات عام 1972 تعاونت مع شركة أمريكية كبرى، ونشأ بيننا وبينها اتّفاق.. وفي يوم من الأيام جاءني رئيس إحدى الشّركات.. وكانت إحدى أكبر 8 شركات في العالم، عندما وصلت نتائج أعمالنا المشتركة إلى أرقام مرضية ونتائج مالية مربحة، وطلب أن يجتمع معي.. واجتمعنا على هامش أحد المؤتمرات العالميّة وقال لي: «بصراحة نحن نريد أن نشتريكم»، فقلت له: «لكن نحن لسنا في وارد أن نبيع» قال: «ولكن نحن لا يناسبنا هذا النمو السريع لكم في المنطقة وخصوصًا في المناطق العربية، ولا يناسبنا أن يدخل على الخط في شركاتنا الثمانية الكبار شركة محلية وتصبح عالمية ومنافسة لنا حَجْمًا وقُدرة وكَفَاءة!

ثم قلت له: «أنا مقدر قراركم ومقدر تفكيركم ولكن نحن لا نستعد للبيع»، فكان جوابه حرفيًا: «نحن سنستولي عليكم سواءً كشركة حية أو ميتة»، فقلت له: «هذا حق أي شركة أن تسعى لمصالحها»!

إنه أسلوب المافيا..

فإذا أنت تريد أن تستمر فأنا أريد أن آخذك، وإلا سأدمّرك وشاء القدر أن نستمرّ نحن، وأن تنتهي شركة كذا!

ليس بقدرتنا أبدًا ولكن أحد شركائنا أخطأ خطأً جسيمًا واتّهمت الشّركة بإصدار بيانات خاطئة، واعترفت بخطئها في قضية معروفة في عالم المحاسبة، قضية

شركة كذا.. التي أفلست بسبب تقصير شركة كذا.. وبالمناسبة أصبح عدد الشّركات الكبرى في العالم 4 من أصل 8

ثم أجريت مفاوضات على مستوى المدراء أو المسؤولين وطلال أبو غزاله، وتم تقييم حجمنا الجديد..

وقصتنا هذه حصلت أيام احتلال الكويت من القوات العراقية؛ شعرت بأنّ مقرنا وشركتنا في موقف ضعف؛ لأن مقرّنا الرئيس استُولي عليه، ونحن في وضع ضعيف، وجاهزين لنُؤكل.. وهذا أيضًا من أسلوب المافيا، فاتوا إلينا لنتفاوض، وعرضوا مبلغًا معينًا؛ ثمنًا ليستولوا علينا، قالوا: «ندفع ثمنًا مقابل إلغاء اسم طلال أبوغزاله من الوجود.. وسندفع مبلغًا حاليًّا ومبلغًا سنويًّا على مدة كذا سنة»!

وعندما طلبني رئيس الشركة للتفاوض قلت له: «إنني سمعت أنك تريد أن تستولي علينا بالعرض الذي قدمته وأنا عندي اقتراح أن نقلب العرض وهو أن أشتريكم بالشّروط نفسها الذي أنت عرضتها عليّ»!

انقلب رئيس الشّركة وغضب وقال» لا يوجد أيّ شخص بالعالم يتجرّأ أن يتحدث مع شركتي هكذا»، لأن شركتي لا تُشترى ولاتباع أما أنت فنستولي عليك حيًا وميتًا، وفورًا بعدها حصلت هذه القضيّة لهم، وهي قضية مهمّة؛ إذ لم تستطع تلك الشّركة تجاوز سوء تصرّف من أحد شركائها، وانتهت الحكاية بثباتنا وزوالهم.

تعلمنا درسًا من هذه الحادثة وتعلّمنا درسًا من أسلوب التّعامل الذي حصل معنا.

أُقرّ بكل تواضع بأنّنا ما كنا لنستطيع أن نتحدّى تلك الشّركة في وقتها، ولكننا كنا قادرين على حماية أنفسنا فقط، وأنه كان بالإمكان أن تستعمل هذه الشركة قوّتها ونفوذها على المدى الطويل في محاربتنا والإساءة إلينا.

تعلّمت مما جرى «أنّ كلّ ما قد يوجّه ضدّك، من الممكن أن يتحوّل إلى قوّة، بدلا مما كان مقصودًا له أن يكون».

كما تعلمت م تاريخ سيرتي ونشاتي أنه من نِعَم المعاناة عليّ أنني اشتغلت في ترجمة كتب، وكان منها كتاب عن «المافيا»، ومن وقتها تعلمت منه الكثير عن هذا النظام! ومع أنني ترجمته لقاء أجر، لكنّني تعلّمت كيف تشتغل المافيا، وعندما تعرف أنت كيف يشتغل خصمك أو عدوّك أو من يحضّر للإساءة إليك تستطيع أن تحمي نفسك.

وما أردت أن أقوله أنّ نظام المافيا ليست فقط في العدوان على الشركات، وهي ليست نظام عصابات، بل إنه يظهر في لحظة معيّنة يكون فيها الطرف الآخر (ضعيفًا)؛ فتضع «المافيا» في رأسها أنها تريد أن تقضي عليك، وتستعمل كلّ الأساليب لذلك.

ومن أمثلة مافيا الشركات..

يوم دخلنا مرحلة صناعة الأجهزة الإلكترونية من تابلت، ولاب توب، وسمارت فون، وهو تحدٍّ كبير بدليل أنّ المنطقة كلّها التي حولنا ليس فيها أيّ مصنع لهذه التّقنيات بما فيه إفريقيا وآسيا الغربية، وجنوب أمريكا ودول العالم، أي أنّ هذه الصناعة كما تعرفون محصورة في عدد صغير جدًا من الشركات الغربيّة والشّرقيّة.

الشّرقيّة أقصد الصين، والغربيّة أقصد أمريكا.. كان هذا القرار من أجرأ قراراتنا أن ننشئ شركة طلال أبوغزاله التقنية لتصنيع هذه المنتجات على مستوى العالم، وكان البحث عن عيوب فيها أحد أساليب المافيا التي استعملت معنا! ولكنهم لم يجدوا فيها ما يسمح لهم في مواجهتنا..

وفي يوم من الأيام جاءني أحد مدرائنا يقول لي إنه ثمة مشكلة كبيرة ...فقلت له: ماهي؟ أنا أحبّ المشاكل وأفرح عندما يحصل أيّ مشكلة؛ لأن المشاكل فرصة لك لتنتصر وليس لتنكسر.

قال: وجدنا أجهزتنا ذات القيمة مثلا (400) دينار في إحدى المعارض ومعروضة للبيع بـ (200) دينار أي موجودة بنصف السّعر، وهنا القصد هو التّشويه، وأنّ سعرها الحقيقي هو 200 دينار أو أننا مفلسون لدرجة أنّنا اضطررنا أن ننزل السّعر إلى النّصف؛ لكي نتخلّص من أجهزتنا، ابتسمت وقلت إن هذا الخبر جميل، أرجو فورًا أن تشتروا هذه الأجهزة بجميع سعرها المعروض، واشتريناها بـ 200، ثم تم بيعها بسعر 400 دينار.

ولم نخضع لابتزاز المافيا ولذلك دائمًا أقول بالذات لأبنائي وأحفادي، ولمن ينشئون مشاريع جديدة ومبتدئة أن يدركوا أن «أهم ما مبادئ النجاح هو القدرة على الصمود» فلا تدخل في نشاط لن تستطيع أن تصمد فيه أمام أوّل ضربة، ويجب أن تحسب حسابات سليمة، وإلا كيف سيتحقّق النّجاح المستمر مع القدرة على البقاء، وكيف ستدرك دائمًا أنّك لا تفشل مهما واجهتك العقبات.. واعلم أنك ستفشل فقط إذا أعلنت أنك فشلت، وتوقفت عن المحاولة، فأنت عنا تفشل، ولكنك ما دمت لم تسقط وتحاول من جديد وتتعلم من أسباب السّقوط، فستبقى تسقط مرة ثانية وثالثة ورابعة، وتتعلم في كل مرة ألا تهرب وتحاول النهوض والنجاح من جديد.

نحن في مسيرتنا واجهنا مئات العقبات والتحديات والعداوات والمنافسات وكنا نتعلم منها كيف نصمد، وكيف نستمر حتى أصبحنا ما أصبحنا من الصّمود والاستمرار، وعدم الاستسلام هو سرّ النّجاح في أيّ مشروع.

أعدائي هم حرّاسي

الأعداء هم «حرّاس « النجاح، متابعتهم لي، واهتمامهم لأدقّ التفاصيل، كان حافزاً حقيقيّاً للاجتهاد والدأب والمثابرة، وباعثاً فعليّاً لتجنّب الفشل والهفوات، لهذا أدين لغلّهم وكرههم بابتسامة عريضة وعميقة ودائمة وداعمة

سأبدأ بقصة حصلت معي منذ خمسين سنة..

ففي يوم من الأيام كنت في اجتماع لمؤسسة هامة، وفي الاجتماع الذي كان برئاستي، دخل عضو كان قد جاء متأخرًا من أعضاء هذا المجلس، وعندما دخل قلت: «أهلا بالحبيب»، جئتَ ونحن ننتظرك، قال لي: «لا تقل الحبيب؛ فأنا أكرهك!» قلت: «لن يغيّر كرهك لي أيّ شيء، فأنت حبيب لي وإن كنت تصرّح بكرهك لي، لكن حقيقة الوضع بأنّ فعلك يختلف عما تقوله، فأنت تقول إنك تكرهني، في الوقت الذي تخدمني».

واستغرب الحضور هذا الحوار! قلت لهم: «هذه الحقيقة فأنا عندما أدرك بأن هنالك (فلان) غير محبّ لي، ولا يتمنّى الخير لي، وفي هذا فائدة لي!

الناس بمواقفهم معنا قسمان: قسم يحبك ويريد لك النجاح ويعتزّ بك ويكون داعمًا لك، ومن أصحابك، وله فضل كما حصل معي، وقسم آخر ولسبب ما يكرهك، ولا ألومه، ومن عوامل الكره الحسد أو اختلاف الرأي والمصلحة، وجميعها أسباب مبرّرة لئلا يكون بين اثنين أي مودّة!

ولكن عندما يتطرّف أي موقف فينتقل الكره إلى عداوة، ويصبح من المفيد عدّ تلك العداوة منفعة؛ لأن من يكرهني.. يريد لي الفشل والسّقوط ويراقبني

باستمرار، ويتمنى لي الفشل، وبالتالي يحرسني كي أتجنب أي فشل، وهذا ما جعلني عندما دخل هذا الرجل أن أقول له: «شكرًا لك، وسامحني على تقصيري بعدم مكافئتك على أدائك هذه المهمة لي مجانا!».

كان هذا في الحقيقة موقف مستغرب لأعضاء المجلس لكنهم وجدوا فيه منطقًا، ووجدوا أنه خير رد على من يكرهك، ويريد لك الفشل.

هذا الموقف جعلني أضع سياسة في حياتي وهي أنني يجب أن أتعامل مع البلية بأن أضحك عليها فكما ضحكت على من قال أنا أكرهك بدلا من أن أردّ عليه «وأنا كذلك!».

فأنت دائما تذكرني بوجودك وأنا لا أريد أن أحقّق لك فرحة فشلي وسقوطي.

لقد تعلّمت من الحكاية، فبدأت أصيغ في ذهني خطة لمواجهة كل مشكلة تواجهني بنظريّة شرّ البلية ما يضحك، فالكُره بلية لكنك تستطيع أن تحقّق فشله بالضحكة؛ فعندما تقرّر أنّ ذلك ليس ضررًا عليك وأنّ فيه فائدة لك، فبطبيعة الحال أنا أحترم كلّ من رأيه مخالف لي، وفي الوقت نفسه أشكر من رأيه موافق لي، وأنا مدين له بفضله عليّ.

ولا أذكر – وأنا في عمر الأربع وثمانين عامًا – أنّني رددتُ كره أيّ أحد بكره مماثل، أو رددتُ ردًّا سلبيًّا على من هاجمني!

فلم أتكلم ضد أحد، وإن تكلّم ضدّي!

وساعدني على ذلك حِكَم تاريخيّة عربيّة، منها حكمة علّقتها على حائط مكتبي

وهي قول الشاعر العربي ابن المعتز:

«اصبر على حسد الحسود فإنّ صبرك قاتله
فالنّار تأكـل نفسهـا إن لم تجد ما تأكلــه»

وقد واجهت الكثير من الحكماء في حياتي..

منهم من رأيته في الكويت حين أسستُ مؤسستنا التي أصبحت في مقدمة العالم، فكان لي شرف أن تعرّفت على رئيس غرفة التجارة ورئيس مجلس النواب هناك (العم عبد العزيز صقر) وكنت أعدّه مرجعًا للنّصائح، وأنا شاب مقبل على الحياة.

وفي يوم ما ذهبت إليه وقلتُ له إنّ لدي مشكلة، ولا أعلم حلّها، فهنالك الكثير ممن يهاجمونني، ودون وجه حق، بل ويشتمونني، ولا أعلم الرّد؛ لأن الكلام غير صحيح، والتهم ليست صحيحة! قال لي بكل هدوء: هل أنت متضايق من هذا الهجوم؟ وهل ترغب بعدم التّعرض للهجوم! قلت «ياريت»! قال لي: اجلس في المنزل، فعند جلوسك لن تجد من يهاجمك، أما إذا أردت أن تعمل وتنجح، وما دام عملك صحيحا فيجب أن تقبل بأن تُهاجم!

لقد أثّر فيّ هذا الكلام كثيرًا.. وأصبحتُ كلّما هُوجمت أعدّ هذا ضريبة نجاحي. وهنالك تجربة أخرى في الكويت..

يوم كان لي صديق رحمه الله تعلّمتُ من حكمته الكثير وهو محمد حسنين هيكل، فكان مصدر حكمة بالنسبة، بل مصدر صداقة وأخوة ومودة حميمة أعتز بها.. قال لي كلاما يشبه كلام عبدالعزيز صقر عندما هاجمني رجل كبير هام في مصر، وهاجمني بالصحف، تشاورت معه «كيف أردّ أو لا أردّ»، فقال: «إنني عندما كنت وزيرًا للإعلام هنالك صحفي لا أعلم اسمه تطاول عليّ، وشتمني في الصّحف، فالمقربون والأصدقاء والمحبّين أرادوا الرّد! مع أنّهم لا يعلمون اسمه!

قلت لهم: إنكم تريدون مصلحتي أم مصلحته هو.. فمصلحتي أن تنسوا هذا الهجوم، أما مصلحته فأن يصبح مشهورًا، وأن يقول رَدَّ عليّ الأستاذ هيكل كذا.. وكذا.. فأنا وهيكل خصوم، وهو أمر مفيد له؛ لأنّ ردّكم عليه مفيد له، وبالتالي لا تتصرّفون بالعاطفة فردّكم عليه يكرمه ويجعله مهمّا ومشهورًا، فلذلك هذا مثال على شرّ البلية ما يضحك.. فأن يهاجمك شخص لا يعني هذا مهاجمته.. بل يجب عليك أن تضحك وأن تتركه يمشي في طريقه.

لقد تبلورت هذه القناعات لديّ..

وأنا إلى اليوم لم أردّ ولن أرد على أي هجوم من منطلقين: أنني أحترم الرّأي الآخر فمن حقهم أن يكرهوني، كم أنني لا أريد أن أجعل منك خصمًا، بل محب. وأخيرًا..

وإن كنت خصمي.. فأنا أحبّك؛ لأنك تخدمني، وتعلّمني الصّبر على العداوة، بل تعلمني تحويل العداوة إلى محبة..

وإن المحبة هي أقوى سلاح، وإنني أصبر على الخصم، وقد أحبّه، إلا خصمًا واحدًا هو العدو الصهيوني المحتل، أمّا كلّ من هو خارج كيان الاحتلال، فأستطيع أن أحبّه مهما هاجمني؛ لأنّني أقول إن المحبة هي الطريق للتّعامل مع أيّ مشكلة قد تظهر في حياتك.

حلم مواطن عالمي
«مجلس الأمن»

مجلـس الأمــن نظـــام غيـــر متكافئ متكافـــىء على مستوى العالم، فهو يملك حقّ «تصدير» القرارات..
تمامـاً كمـــا يملك «الفيتـــو» لـ «مصادرة» قـرارات وحقوق ورغبـات وأمنيات غيره

سأتناول موضوع مجلس الأمن..

إنّه السلطة الأقوى في العالم في حسم النزاعات الدّوليّة..

ولقد شاركت في لقاء حواري في الأمم المتحدة، وطالبتُ بإصلاح نظام مجلس الأمن؛ لأنه مؤسسة مستقلة عن الأمم المتحدة وبإمكان الأمم المتحدة أن تتولّى عمليّة إصلاحه.

فلا يجوز أن يستمر الوضع بأن يكون لخمس دول في العالم منفردة أو مجتمعة الحق في إلغاء أيّ قرار بما يخصّ الفيتو؛ لأنّ الفيتو يعطي ميزة تفضيلية لهذه الدول على كل دول العالم.

ولقد كان الاقتراح الذي تقدمتُ به أن يكون المجلس على مستويين كما في الكونغرس، والمجالس الأخرى.. أي هنالك مجلس النواب، والمجلس الأعلى أو ما يسمى ال upper house، فاقترحت أن يصبح مجلس الأمن الحالي هو الـ upper house لكن هنالك مجلس تحته وهو مجلس الأمن العام الذي يضم الدّول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأنّ كلّ موضوع بالتالي يطرح أولاً على الجمعية العمومية لمجلس الأمن أي الـ lower house ثم ترفع قرارها إلى مجلس الأمن في مجلسه الأعلى الذي هو المجلس الحالي..

فعندما يبحث مجلس الأمن الأعلى قرارات مجلس الأمن العام يكون مضطرًّا أن يأخذ برأي الأكثرية المطلقة في الأمم المتحدة؛ وهذا على أساس أن في «مجلس العامة» يكون التصويت دون حق «فيتو» لأحد وأن يكون بالأكثرية للأصوات، أما الوضع الحالي فهو حقيقة (بليّة مضحكة) كما أقول «شر البليّة ما يضحك» إنه عندما يقوم ممثلوا دولنا العربية بإعلان عزم الشكوى إلى مجلس الأمن.. نعرف مسبقًا ما هو قرار مجلس الأمن!

لأن هذا القرار يتعلق بمصلحة لإحدى الدول الخمسة أو لرأي فيه مصلحة لهم! إذن، الموضوع محسوم!

فهل هنالك من يتوقع عندما تشتكِي فلسطين أو دولة عربية نيابة عن فلسطين أن يصدر مجلس الأمن قرارًا يُدين الاحتلال الصّهيونيّ؟

أو عندما يبحث موضوع سوريا.. هل هنالك من يتوقّع أن يصدر قرارًا يدين حملة احتلال، وتدمير سوريا؟

إذن، موضوع الشكوى لمجلس الأمن هو شكليّ، وفي أغلب الأحيان ينعكس على صاحب المصلحة ضدّه؛ لأنّه سيصدر قرار «رفض الشكوى» من مجلس الأمن.. وهكذا يساهم «الفيتو» في مفهوم العالم في رفض شكوى المظلوم، لحساب الظالم!

والظلم الموجود في مجلس الأمن، يجب أن يعالج ولا نكتفي فقط باللجوء إلى مجلس الأمن أو بالأحرى أن نتوقف عن اللجوء إلى مجلس الأمن؛ لأن الحقائق والوقائع والقوة هي التي تقرّر وليس الحق؛ فثمة فرق بين الحقائق والحقّ، وأنا أذكّر نفسي دائمًا بما قاله لي الرئيس الأمريكي «جيمي كارتر» بأن الحديث عن الحقوق غير مفيد في المجتمع الدّوليّ، فأعطني حقائق على الأرض واطلب منّي أن أؤيّد وأوافق؛ وهذا بالمناسبة من منطلق المفهوم الأمريكي بأنّ القوّة

هي الحق MIGHT IS RIGHT، هذا تعبير يفتخرون به في بعض الدول «إن القوة هي الحق MIGHT IS RIGHT وليس أن RIGHT IS MIGHT».

نحن نعيش في نظام عالمي يقول فعلاً هذا الكلام، ويؤمن به ويقبله أي أنّ الحقّ هو للقوّة، وأنّ القوّة هي الحقّ، ولا يجوز أن يستمر، وهو من أحد المواضيع الهامة التي يجب أن يتناولها نظام الإصلاح العالمي.

وأكرر: إننا ننتظر لقاء العملاقين ولا أتوقّع أن يحصل ذلك إلا بعد اصطدام عسكري بينهما؛ ليجلسا على طاولة المفاوضات ويقوما باتفاق على المواضيع المحورية العالمية بما فيها الاقتصادية والثقافية والحياتية، ولا أقول السياسية فقط؛ لأنه ليس هنالك سياسة، بل هنالك قرارات عند الدول تحددها مصالحها ورغباتها.. وبالمناسبة في أمريكا لا يتكلمون عن سياسة، بل يتكلمون عن علاقات دولية، وعندما يَذكر المعلّق السياسي في أمريكا كلمة سياسة، يوضح فيها بأنّ المقصود منها الخلافات بين الحزبين الرئيسين الدّيمقراطي والجمهوري، وعندها يقولون إن هنالك خلافاً سياسيًّا وهو الدّاخلي، أما الخارج فليس سياسة بل هو مصلحة تقرّرها مواقف وتصرّفات.

نعيش في قرارات مجلس الأمن بما يسمّى شر البليّة ما يضحك؛

فكيف نريد الخلاص والرضا والحق من نظام لا يسمح بذلك؛ لأن الخمسة أعضاء الدائمين، يملكون ما لا يملكه غيرهم من العشرة المتداولين: يملكون حق الفيتو «الاعتراض على أي قرار دون إبداء الأسباب!».

إن هذا المجلس بأعضائه الخمس عشرة لا جدوى من أي قرار يتبناه ما لم يرض عنه الأعضاء الدائمين!

فيكفي أن يرفع يده أي عضو، لكي يسقط القرار، ولا أكثر من أن يقول: «أعترض»!.

أهذا نظام حق وعدالة وديمقراطية!

كيف تسمّي الدول نفسها دولا ديمقراطية، وتصرّ على تطبيق الديمقراطية في العالم، فلتبدأ بتحقيق الديمقراطية في مجلس الأمن أولا، ثم تنادي بتحقيقها في العالم، كحد أدنى..

إنّني من الذين يؤمنون بأن نظام العدالة لا يجوز أن يتجزأ، ونظام العدالة إذا أسميناه «الدّيمقراطيّ» فلا يجوز أن يطبّق هنا ويستثنى هناك..

أرجو أن نصل إلى ثقافة عالمية تقول لنا إن الناس متساوون وإن الدول متساوية، وهذا مهم؛ لأن النظرة بأنني أنا دولة عظمى وأنت دولة صغرى يلغي مفهوم المساواة والعدالة اللذين -في نظري- هما أهم أسس الديمقراطية.

الديمقراطية ليست نظاماً انتخابيًّا فحسب؛ فهذا شكلي، أما الرّوح في الديمقراطية أو في النظام الديمقراطي فهي العدالة والمساواة؛ لأن البشر لا يعيشون بنظام انتخابي وشؤونهم وحياتهم ورفاهيتهم وصحتهم ومستقبلهم لا يتحقق منها شيء!

الانتخابات لن تحقق أيًّا من هذا في ظل انعدام العدالة!

إنّ أصغر فرد في المجتمع الدّوليّ يجب أن يكون له القوة نفسها والمكانة والمساواة مع أكبر فرد في الحقوق والواجبات، ولا أطالب بالمساواة المادية أو الاقتصادية، بل بحقوق الدول كبيرة كانت أو صغيرة.

يجب أن يفسّر الأمر بطريقة عملية وعقلانية؛ فالكبير يستطيع أن يستوعب وينتصر على المشاكل التي تواجهه بقوته الذاتية أكثر من الصغير الذي يجب أن نعطيه حقه؛ لأنه أكثر تأثرًا بالقرارات والشؤون المتبادلة، ومن هنا يجب أن

نغيّر فلسفة حكم العالم وهنا أقصد GOVERNANCE وليس حكم بمعنى حكومة أي مبادئ العدل والنزاهة في إدارة العالم GOVERNANCE وليس GOVERNMENT .

لا أريد أن نبقى نعيش في نظام الغاب؛ بانعدام المساواة، والعدل،

فلقد تناولتُ في المقالة «مجلس الأمن» بعدّه هيئة مستقلة لها كيان مستقل عن بقية «الأمم المتحدة»، ولكن «الأمم المتحدة» نفسها بحاجة إلى إصلاح في أغلب مؤسساتها، بما يحقّق روح العدالة، والمساواة، وليس شكليًّا وبالانتخابات فقط!

وحتى الانتخاب في أغلب الدول.. فقد أصبح مطعونًا فيها، أي أصبحت الشّعوب لا تثق بنتائج انتخاباتها، ولا ترضى بها، وقد رأينا في السنوات الأخيرة عدد الدول الكبير الذي ثار فيه الناس وقالوا إننا نريد السلطة، ونحن السلطة، وليس من خرج فائزًا في انتخابات مؤسّساتنا مهما تعالى أنها تمارس الدّيمقراطية!

وفي بعض الأحيان لا تعدّ «الأكثرية» من الأصوات، هي صوت الحقيقة، بل هي القوّة التي تقف وراء تنظيم تلك الأصوات، ولملمتها، لذلك نحتاج إلى معايير جديدة تطبّق نظامًا عالميًّا خاصًّا في «الأمم المتحدة» وفي كل مكوناتها كما في مجلس الأمن لكي تضع معيارًا أهم من معيار «القوة» المتمثل بالعددية!

إنه معيار الحق والعدالة..

وأخيرًا..

ثمة حاجة للإصلاح المستمر لأيّ نظام موجود في الدنيا، ولم تخلد إلا الأديان التي هي صالحة لكلّ وقت، ولكل زمان.

إن القوانين، سواء أكانت قوانين الدولة أو قوانين المجتمع الدولي، فعليها أن تخضع للمراجعة والتطور باستمرار للتناسب مع ما يستجد من ظروف

وتغييرات؛ وعلى سبيل المثال هل يجوز أن نبقى نستثني الهند كدولة عظمى، وسيصبح عدد سكانها في المستقبل القريب يوازي أكبر دولة في الدنيا التي هي الصين من حيث عدد السكان، وسيصبح عندنا دولة يمثل سكانها تقريبًا مجموع سكان الدول التي تسمي نفسها ديمقراطية، أي إذا أصبحت الصين مليار ونصف والهند مليار ونصف في مجموعهما سوية، فنحن أمام ثلاثة مليارات من سكان العالم؛ فهل يجوز أن تكون دول متوسطة الحجم مثل الدول الأوربية، لها حق الفيتو، وأن تبقى جالسة على عرش الفيتو وغيرها لا يملك سلطة واتخاذ قرار!

الهند التي عدد سكانها أضعاف هؤلاء السكان، إذا كنا نتكلّم على أن العالم بعدد أناسه، أما إذا أردنا أن نعدّ أهمية العالم بعدد الدولارات ومصالح محصورة في مجموعة معيّنة مثل الدول الأنجلو/ ساكسونية، فالأمر ما زال مخاضًا!

هذا حلم ...

أعرف أنّ أمنياتي هي مجرد كلام فارغ بنظر صانعي القرار في العالم، ولكن من حقي أن أتمنى أن ينشأ فريق لإصلاح النظام العالمي بما يحقق المساواة والعدل والسلم الدولي من منطق العدالة والمساواة وليس من موقع المنتصر، كما هو الأساس الذي بنيت عليه الأمم المتحدة! فالمنتصرون هم من حددوا معالم هذه المؤسسة بعد الحرب العالمية، وبالتالي حلمي أن يقرّر ضمير العالم، وقادة العالم، وقادة المجتمع العالمي الذين يجتمعون حسب الرّغبة والحاجة والمصلحة؛ لإعلان الحرب ضد أي دولة، بأن يصبح هنالك تحالف سلم بدلا من تحالف الحرب؛ وتحالف عدل ومساواة، بدلا من تحالفات الدمار!

ومن السهل على دول صناعة القرار أن تدعو فريقًا من الخبراء والأشخاص المشهود لهم من الإنصاف والعدالة من كل دول العالم كممثلين تحت عنوان واحد وهو إصلاح النظام الدولي في الأمم المتحدة ومجلس الأمن.. فالحاجة للإصلاحات باتت ملحة، تحت مبادئ العدالة والإنصاف والمساواة.

شركات الإنترنت

في «غوغل « مثلاً وهي من كبريات الشركات الحاضرة على متن الشبكة العنكبوتيّة نلمس قمّة التناقض، فالموظّف العادي عُرضَة للمُسَاءَلَةِ في أيّ تفصيل، بينما أصحاب التريليونات لا أحد على مساءَلَتِهِم
«من أين لكَ هذا»

نحن في بداية ثورة المعرفة...

وثورة المعرفة هي الثورة الصناعية الرابعة التي نحن في بدايتها، والتي من المتوقع أن نعيشها حتى نهاية هذا القرن وهذه المئوية أي على مدى ثمانين عامًا قادمة.

وثورة المعرفة لم تعد تعني الكلمة؛ فالمعرفة لا تعني أن نسعى للمعرفة، لم يعد هذا هو الموضوع، ثورة المعرفة تعني أن علينا صنع المعرفة فالحصول على المعرفة هدف رئيس!

كان لي الحظ عام 1965 عندما حضرت مؤتمرًا حول المعرفة في (سان فرانسيسكو) نظمته مؤسّسته (تايم وارنر) في ذلك الوقت، وكان يقال: إن المعرفة تتضاعف كلّ عامين.

الآن نحن في ثورة المعرفة التي أصبحت تعني صنع المعرفة أي أن تخترع اختراعًا تستخدم فيه تقنية المعلومات والاتصالات وأكرر هذا لكي أفسر لنفسي.. فالمعرفة في هذا العصر هي «أن تصنع فكرة جديدة».

ومن هذا المنطلق أقول إنّ التّركيز على الإنترنت في حياتنا جعلها الأداة الأكبر، والأهم؛ إذ يكفي النظر إلى أكبر شركات الدنيا حجمًا وقيمة، لنرى أنها أصبحت أهم من أيّ تجمّع مالي أو مصرفي أو نفطي أو صناعي أو أي نشاط عقاري!

«قيمة الشركات التي تعمل معرفيًّا هي الأعلى في الدنيا» وبالتالي أصبحت الطريق إلى الثراء، وهكذا يستطيع شاب مثل (زوكمبورغ) وهو في مقتبل شبابه أن يصبح من أغنى أغنياء الدنيا خلال سنوات بسيطة؛ لأنه اخترع اختراعات معرفية!

إن هذا المزيج من تقنية المعلومات والاتصالات هو الأداة لصنع المعرفة والثروة، وما حصل أن أميركا بعدها قائدة العالم خصوصا منذ اختراع الإنترنت.. الملكة له، كانت قد رأت أن هذا الموضوع يستحق الحماية والرعاية من قبلها للشركات الناشئة في هذا المجال، وقد ركّز الدستور الأمريكي والمشرّع الأمريكي على أنّ هذه الشركات ليست خاضعة للسيطرة من قبل العالم.

تقول أميركا: إن الإنترنت فضاء آخر، ولا يملك أحد يملك السيطرة عليه!

وبالتالي فإن الشركات التي تعمل في هذا المجال ليست خاضعة لرقابات الدول، استنادًا إلى مبدأ (حرّية الإنترنت الكاملة).

وعندما كنت على مجلس اتحاد غرف التجارة في باريس استدعيت مستشار الرئيس الأمريكي الذي كان يتابع عملية اختراع الإنترنت، ودعوته إلى إلقاء محاضرة يشرح بها «ماهية الإنترنت»، فقال: إنها هي المجال الوحيد لتحقيق الديمقراطية الكاملة في الدنيا، فليس هنالك ديمقراطية كاملة في أي شيء إلا في محيط الإنترنت: حيث هنالك المساواة كاملة، وكل من يدخل محيطه له الحقوق نفسها بالتساوي مع غيره من الداخلين!

ولكن أليس بهذا الأسلوب نفصل البشر إلى صنفين: صنف مميّز؛ لأنه موجود في محيط الإنترنت وله الحماية والحرية المطلقة، وآخر هو من درجة ثانية لا يملك هذه الحرية ولا يملك الحق باستخدامها بالشكل الذي يستخدمها الآخر..

أي هل يجوز لأكبر شركات الدنيا (في المعرفة الرقمية) وحتى لو أنه لا وجود لها فعلي على سطح الكوكب - هل يجوز ألا يتوجب عليها دفع الضرائب بالنظام نفسه الذي يدفعه المواطن العادي!

هنالك عدم مساواة في نظام الضرائب الآن وبسبب طارئ تبحث الدول الكبرى ومنها ما يسمى مجموعة السبعة الكبار - يبحثون فرض نسبة لا تقل عن كذا.. ونحن بصفتنا شركة كبرى في مراجعة الحسابات، لا أفهم كيف توصّلوا إلى رقم 25% من أرباحها أن تخضع للضّريبة! لماذا لا تخضع كل أرباحها! أليست هذه الأرباح هي من التّعامل البشري وليست من التعامل الفضائيّ.

إن هذا الموضوع شغلني لفترة طويلة ولم أستطع أن أحقق أيّ اختراق فيه!

لنأخذ مثلا شركة (غوغل)، فأنا أتكلم عن موضوع بالنسبة للإنسان العادي والمواطن والموظف هو شر البلية ما يضحك أنّك عندما تصبح ثروتك بحجم تريليونات فلا نحاسبك على إيرادك كما نحاسب أي موظف قد لا يكفيه راتبه ليعيش!

ولكن ما هي غوغل؟

غوغل اختراع عظيم، وهي قائدة معلومات؛ يحتاجها الزبون لأخذ المعلومات مجّانا، ولكن هذا المجّان ليس حقيقيًّا؛ لأن هنالك من يدفع لـ غوغل وهم المعلنون فيها؛ فالمعلنون يقومون بدفع قيمة إعلاناتهم؛ لأن التعامل الدنيوي هو تعامل ناتج عمّا يسمّونه «فضاء آخر» لذلك أقول شر البلية ما يضحك فنحن نرى أكبر شركات الدنيا تُعفى من الضرائب من خلال النظام الموضوع للإنسان والشركات العادية العاملة في هذا العالم، وبحجة أنها في فضاء آخر، فلم أر تدقيق موازنات للشركات الكبرى، منشورة ومدققة، وهي شركات كبرى

مساهمة عالمية ومالكوها أشخاص ليسوا ملائكة وموجودون على الأرض، وهي موجودة في فضاء الإنترنت..

هذا موضوع يجب أن يعالج، فقد طلبت وكنت على مجلس خبراء المنظمة العالمية للتّجارة في ذلك الوقت، طلبت صياغة اتفاق جديد لمنظمة التجارة العالمية، ويخص المخترعات المعرفية، مع علمنا أن المنظمة العالمية للتجارة هي نتاج اتّفاقيّات تمّت بالتداول وأن جزءًا كبيرًا منها هو اتفاقيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية «منظمة الأمم المتحدة» والتي كنت على مجلس خبرائها، وصغنا اتفاقيات للتجارة في حقوق الملكية الفكرية، فأين إذًا «اتفاقية حقوق التجارة في الملكية الفكرية المعرفية» كما أراها من وصفها.

لقد دُعيت لاجتماع في (جنيف) ودار النقاش أننا في هذا العالم الجديد في عالم ثورة المعرفة أصبح لدينا منتج ثالث للتجارة وهو ليس سلعة؛ إنها المعرفة وإنها ليست سلعة، وهنالك عمودان رئيسان لاتفاقية التجارة العالمية هما: تجارة السلع وتجارة الخدمات، وحاولت أن أدرج تجارة ثالثة، كانت –حينها - في بدايتها وأصبحت الآن التجارة الأكبر والأهم في الدنيا وهي «تجارة الاختراعات»، وأعني: التجارة في المنتجات المعرفية؛ فهي منتج فكري معرفي، وهذه لها قيمة أكبر من أي قيمة سلع، وخدمات، وقلت إننا أصبحنا بحاجة إلى وضع نظام للمتاجرة في هذه المنتجات الجديدة، ولكننا لم نستطع ذلك؛ فقد واجهتنا صدمة أنّ هنالك إشكالية؛ لأنها منتجات، ويتم التداول بها والتعامل بها على الإنترنت، وهذا موضوع خارج عن السيطرة، والبحث.. أما الآن فبدأت (ثورة فكرية)، في أمريكا من أجل ضرورة إعادة النظر في هذه الاستثناءات التي فرضها القانون الأمريكي على التعامل مع هذه الشركات المعرفية من أمثال (أمازون وغوغل وفيسبوك).

وهنالك مشكلة إضافية نتجت في عهد الرئيس ترامب عندما وجد هذا الرجل نفسه يخضع لعقوبات من شاب أمريكي، في حين هو الذي كان يعاقب كلّ البشرية، والدول في العالم!

قام شاب بإلغاء حسابه على تويتر، أو أي محيط يستطيع أن يسيطر عليه، ولم يستطع رئيس أمريكا أن يلغي هذه العقوبة التي وجهت له، وهذه ظاهرة جدلية جديدة أثارت المجتمع بغض النظر عن شخصية الرئيس ترامب، وإن كان على حق أو على غير حق، لكنها ظاهرة غريبة بأن مواطنًا أمريكيًّا يعاقب رئيس الجمهورية، ولا يستطيع الرئيس الرّد عليه، فهذا أيضًا من شر البلية!

إنها عقوبة فردية من مواطن بسيط، وليست عقوبة قضاء وقانون، فإذا بنا أمام جدلية خطيرة جدًا تحتاج لفِرَق عمل، وأنا لا أطالب في هذا المجال أن تدرس على مستوى الأمم المتحدة؛ لأن الجدل في هذا الموضوع ليس جدلا دوليًّا؛ فالإنترنت أداة أمريكية، وليست أداة دولية، فأتمنى على أمريكا أن تعيد النظر في استثنائها لشركات المعرفة في العالم، هذا الاستثناء الذي لا مبرر له، قد كان له مبرر في عصر بداية نشوء هذه الشركات؛ لتشجيعها، وتقديم الإعفاء للشّركات الصّغيرة والمبتدئة ودعم لنشاطات قطاع معين، ولكن حان الوقت لإعادة النظر بعد أن أصبحت هذه الشركات الناشئة هي شركات عملاقة، فلا حاجة للاستثناء في العالم، ولا يجوز أن نبقى بقوانين الاستثناء!

وأخيرًا..

فعندما نتكلم عن الإنترنت نتكلم عن موضوع أمريكي تملكه السيادة الأمريكية..

وهي ليست ملكًا لشخص، بل هي ملك لكل أمريكا، وبالتالي لها خصوصية خاصة تفرض بأن يتم التعامل معها لمصلحة أمريكية، وليس لمصلحة شركة معينة نعطيها الحماية والأولوية، ويجب أن تكون الأولوية للشعب والمصلحة الأمريكية التي أصبحت الآن مطروحة للبحث! فهل من مصلحة دافع الضرائب الأمريكي أن تعفى تريليونات من الرقابة التي تفرض على من يقبل الدولارات ومن يقبض راتبه بالدولار! إنّه موضوع أخلاقي، وقانوني، وحقوقي، وموضوع مبادئ المساواة التي قامت عليها أمريكا فإذا نحن هنا في مواجهة أمريكية

داخلية لذلك أصبحت متفائلا بأننا سنجد حلولا للتعامل مع شركات الإنترنت وليس الإنترنت فقط؛ لأنها تعيش في الحماية التي يحظى بها الإنترنت.

إن الموضوع مهم وكبير جدًا فعندما تحاول دول أن تفرض 50 أو 20 أو كذا من مليون دولار ضرائب على شركات الإنترنت وشركات تعاملت بالإنترنت..

فهذا موضوع جزئي ولن يُحل الموضوع الشامل إلا بقرارات من الكونجرس الأمريكي وهذا ما أسمّيه «شرّ البلية ما يضحك».

حاكمية الإنترنت

تشيع أميركا أن الإنترنت فضاء آخر لاحدود له ولا سيادة..
أقرّ أنه فضاء آخر، ولكن لا يخلو من الرقابة والمحاسبة كما تزعم أميركا، بل لديه كامل الإمكانيّة والصلاحيّات لفرض القانون، وفضِّ النزاعات وحسمِها بشأن خصوصيّة الأسماء وملكيّتها إذ لا أحد يستطيع انتحال اسم «طلال أبوغزاله العالمية» لفتح أي حساب على الشبكة إلا من خلال سبعة مراكز في العالم «نحن» أحدها

قد يكون الإنترنت في نظري أهم اختراع اخترعته البشرية على الإطلاق..

وإننا بصفتنا الشركة الأكبر في الدنيا في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، فلا يمكن أن نضع له أي قيمة، وبالمناسبة هو من أهم الخلافات بين العملاقين الأمريكي والصيني، ونحن نعلم أن الصين لا يعجبها احتكار أداة التواصل العالمي بيد أمريكية، فقامت بتطوير إنترنت خاص بها جاهز للانطلاق، وهو متعدد اللغات، مع أنني أتمنى ألا يحصل وأن يكون هنالك اتفاق على النظام العالمي الجديد والاتفاق على إنترنت موحد.

إذن، الإنترنت أداة هامة وليست ضرورية فقط، بل إلزامية في عصر المعرفة وثورة المعلومات، ومن لا يستخدمها استخدامًا ذكيًّا سيجد نفسه مهزومًا وغير قادر على التنافسية العالمية، وبصفتي رئيسا للائتلاف الدولي في الأمم المتحدة حول تقنية المعلومات والاتصالات للتنمية قمت بترتيب مؤتمر في عام 2000 لبحث شؤون الإنترنت على مستوى عالمي رسمي لبحث نظام «حاكمية الإنترنت» أي أن الإنترنت هو بفضل أمريكا، وأصبح اليوم موضوعًا دوليًّا إنسانيًّا، إن العالم يريد نظامًا للحاكمية والحاكميةGovernance بمعنى حسن إدارة هذه الأداة دون أن يتعلق بملكيتها ولا بقرارات إدارتها.

حضر ذاك الاجتماع الوفد الأمريكي وكان موقفهم واضحًا وهو أننا نتكلم عن موضوع ليس لنا الحق في التّكلّم به، وأنه لا مانع بوجود منتدى حوار لبحث هذا الموضوع، وفعلا أنشأت وقتها المنتدى الدولي لحوار الإنترنت Internet Governance forum ومنذ ذلك العام وهذا المؤتمر ينعقد سنويًّا كملتقى لبحث مواضيع لها علاقة بالإنترنت.. وبما أن الموضوع وصل إلى مرحلة خطرة؛ بسبب عدم وجود نظام يحكم الإنترنت.

تقول الولايات المتحدة بصفتها المالك لهذه الأداة إن الإنترنت فضاء آخر ليس فيه حدود ولا سيادة أو سلطة أو دولة وبالتالي الحديث عنه ليس مجديا؛ لأنك لا تملك أن تقوم بأي إجراء في هذا المحيط حتى لو كان هنالك اتفاق.

الحماية الوحيدة هي أننا نستطيع أن نسجل اسمنا الخاص Domain Name فنحن في «طلال أبوغزاله للملكية الفكرية» أحد أهم المراكز السبعة في العالم لتسجيل وحماية اسم المشترك في الإنترنت Domain Name Owner الذي يسجل الموقع أو العنوان كما نسميه وبعض الجوانب المتعلقة بأسلوب العمل وأسلوب الاختراع ولكنها محدودة جدا أما حق الاستعمال وأسلوبه ونتائجه فلا رقابة عليها على الإطلاق.

لقد مرّ العالم بمراحل كثيرة حول هذا الموضوع، ولكنني سأقوم بالتركيز على جانب واحد منها على الأقل إذا اعترفنا أن هذا المحيط خارج عن سلطة أو سيادة أي دول وحدود.

بعض المؤرخين الأمريكيين يقولون إن أمريكا هي العالم، وهذه في بداية نهوض السيطرة الأمريكية على العالم، وإنني مستعد بالقبول أن امريكا هي صاحبة السيادة على الإنترنت وهذه حقيقة واحترم هذا الحق وأنها بالتالي هي المالك الوحيد لهذا النظام وهي الوحيدة التي تملك السلطة التنفيذية أو السلطة الحاكمية، فعندما نقول إنه ليس هنالك سلطة أو سيادة على هذا المحيط يكن

هنالك تناقض إن كان فضاء آخر، فإن فيه ملكية وسيادة وقدرة على السلطة هي أمريكا فأطالبك يا أمريكا بأن تضعي نظامًا لحسن إدارة وحاكمية هذا النظام وأطالبك بأن تكون هنالك أدوات ووسائل لحسن السيطرة باستخدام هذا النظام دون أن نملكه وأنا أعلم أن لديك القدرة لأنه كان لي الشرف والحظ الاستثنائي بأن أزور مقر الإنترنت في العالم وهو في مدينة سانهوزي في أمريكا، وهو مكان عظيم الحماية وسرّي جدًا يجري به تخزين أيّ اتصال إلكتروني في البشرية منذ خلقت الإنترنت أي أنّ كلّ إيميل مرسل ومستلم من أي طرف للطرف الآخر بالكرة الأرضية مسجل فإذا هو خاضع لسلطة قوية نحترمها ونقدرها؛ لذلك يا أيها السلطة نريدك أن تضعي هذا النظام حيث طلبت ذلك من الرئيس (بايدن) عندما كان رئيسًا للكونجرس وقامت الصيحة حيث قال أحد النواب إن الإنترنت ليس للبيع وأطلب عدم البحث في موضوعها.

نريد نظاما للعالم يمنع سوء استخدام هذا المحيط وهو موضوع كبير لا يتعلق بالإرهاب فقط مع العلم بأنه لا يمكن القضاء على الإرهاب إذا لم يتم وضع رقابة على الإنترنت، فالمنظمة الإرهابية هي من الأقدر تقنيا وتستخدمه أكثر من رجال الأعمال ورجال الحكومة؛ لأنه يتيح لها حرية الحركة الإرهابية!

وبالتالي، دون وضع نظام يمنع ذلك، نحن مقصرون باستخدام السلطة الوحيدة للإنترنت كأمريكا والتي لا ننازعها لكننا بصفتنا مستخدمين لهذا النظام نطالبها بوضع نظام لحوكمتها والجانب الآخر هو الإنساني والأخلاقي وما نسميه ويسميه الإعلام بإعدام الشخصيات أي أن أي إنسان يستطيع قول الأكاذيب دون أن يكون هنالك سلطة لمحاسبته إلا في حالات استثنائية بأمريكا.

يجب أن يصبح الإنترنت أداة خير فقط، ومن خبرتي والمناصب الكثيرة التي ترأستها في الأمم المتحدة أعلم تمامًا أن هذا الموضوع ممكن أن يتم من خلال إنشاء مجموعة استشارية ليست صاحبة قرار وأن يكون القرار فقط للولايات المتحدة الأمريكية لجعل هذه الأداة أداة خير. ومن المضحك أن تقول أمريكا أن

الإنترنت فضاء آخر ليس فيها حدود ولا سيادة، نعم هو فضاء آخر لكن فيه سيادة وقيادة وفيه إمكانات لفرض القرارات وتنفيذها تماما كما نشأ نظام حسم المنازعات على الإنترنت في أسماء المواقع فلا يستطيع أحد فتح حساب باسم «طلال أبوغزاله العالمية» إلا من خلال مراكز سبعة في العالم نحن أحدها.

أما أن تستيقظ الولايات المتحدة صباحًا وتجد إنسانًا سجّل موقعًا وسمّاه الأمم المتحدة! من بعدها تتم الشكوى إلى نظام حسم المنازعات والذي نحن أحد مؤسساته القضائية لحسم هذا النزاع إذا ما كان يجوز له تسجيل الاسم أم لا؟ وطبعا صدر الحكم بأنه لا يجوز له وشطب اسمه بثانية كما حصل معنا استيقظنا ذات يوم ووجدنا موقعا مسجلا في إحدى الجزر الصغيرة بالمحيط الهادي يقول لا تستعجل بإمكانك أن ترسل كلبك إلى «طلال أبوغزاله الدولية» لنقصّ شعره مجانًا ففوجئنا بذلك ومن بعدها تبيّن لنا أن الرجل يعلم تمامًا من هو طلال أبوغزاله، لذلك حاول أن يبتزنا لدفع مبلغ من المال له لكننا اتخذنا الأسلوب الصحيح ولجأنا إلى مركز التحكيم في حينها وشطب موقعه في ثوان.

أقول هذا لأثبت أن هنالك إمكانيات تقنية للرقابة على الإنترنت لتصبح أداة الخير في كل شيء وأنا أتمنى ذلك.

أمريكا تستطيع أن تزيد من خيرات الإنترنت، وعلينا أن نجعلها أداة خير وليست فقط أداة تعامل هامة في كل ما يتعلق بحياتنا.

وأخيرًا..

أنادي الولايات المتحدة الأمريكية أن تدعو لنظام الحاكمية بقرار وإدارة منها على أن يكون ذلك في وقت قريب قبل إنشاء إنترنت آخر منافس وحرّ ومراقب لمصلحة البشرية.

هذا حديث ولدينا حديث آخر حول شركات الإنترنت نفسها ودورها وحقوقها وعندما أقول شركات الإنترنت أقصد شركات المعرفة ومنها القصة المطروحة على مستوى العالم والمتعلقة بالشركات الكبرى أمثال (فيسبوك) وغيرها..

فهنالك قصص عديدة بحاجة أن نتناولها بما فيها إخضاعها للرقابة كأي شركة في الدنيا وإن كانت تعد خارج الدنيا، وإخضاعها لنظام الضرائب؛ لأن كل مواطن يحقّق ربحًا يجب أن يدفع عنه سواء أكان نشاطا في الدّنيا أو خارجها.

أزمة الدّيمقراطية

السلطـة «مرتــع» لزعمــاء الأحــزاب في مقدمهــا الدّيمقراطيّــة، تبـدأ بالوعــود الخلّابة للمؤيّديــن، وتنتهي بالخيْبة المريرة، فور انتهــاء الحملة وتحقيق الفوز

ما هي المشاكل والتحديات التي يواجهها النظام الديمقراطي؟

إنها تحدّيات ذاتية، وفي لقاء مستقبلي آخر سأتحدث عن التحدي الأكبر للديمقراطية وهو «الشعبوية» أي نشوء نظام غير واضح المعالم ولا التوجهات. الشعبوية هي قصة كما جرى في ساحات المظاهرات والمعارضات في لبنان، فحينها وقف أحد المتظاهرين وقال لقد طلب منا رئيس الجمهورية تشكيل وفد من قبلنا للتفاوض معهم وعَدَّ ذلك طلبا غريبا، فكيف يمكن لرئيس جمهورية أن يتفاوض معنا، نحن لا نفاوض الرؤساء والحكماء بل نأمرهم!

إن الشعب هو صاحب القرار والسلطات؛ لذلك نحن نقرر ونطلب التنفيذ من رئيس الدولة وحكومته، ولكن الشاب لم يستطع أن يشرح لنا كيف سيقرر الشعب، إن النظام الديمقراطي يتكلم عن آليات لحكم الشعب! والشعب يحكم من خلال مجلس نواب ينتخبه والمجلس يشكل أو ينتخب حكومة إلى آخره وصولا إلى النظام الديمقراطي الذي يفتخر ويتباهى به دول العالم، ونحن دولة ديمقراطية إلا أن هذا الفخر بدأ بالتآكل؛ لأنه عندما بدأ النظام الديمقراطي بدأ بما يشبه الدستور الأمريكي الذي نصّ في المادة الأولى منه أنه «نحن الشعب قررنا ما يلي...»، وكل ما في الدستور هو قرار من الشعب وهو شيء نؤيده وأنا شخصيا أؤيده إلا إذا وجد نظام أفضل منه بكثير، ولكن المشكلة في هذا النظام تكمن في طموح المرشحين للوصول إلى مناصب سياسية إما في المجلس نفسه أو في الحكومة... وبالتالي مع مرور الوقت أصبح الانتخاب لعبة سياسية وهدفًا سياسيًّا ولم يعد لخدمة الشعب.

أود أن أذكر قصة عندما أتيح لي الشرف أن أكون على معرفة بالرئيس الأمريكي (كارتر) فقابلته في أول شهر بعد انتخابه واستمرت معرفتي به إلى ما بعد انتهاء رئاسته، وقابلته في فندق بباريس قال لي كلمة لن أنساها ردًّا على سؤالي الذي لم استطع أن أوجهه له وهو رئيس قلت له كيف استطعت أن تتخذ قرارات تخالف الضمير والحق والأصول وأنت صاحب ضمير حي ورجل متدين مؤمن وفاضل بكل معايير الأخلاق، قال لي دعني أقول لك شيئًا أتمنى أن تنشره عني إن الرئيس الأمريكي هو أعلى موظف عند الشعب الأمريكي فأنا لست رئيس الشعب بل كبير موظفين الشعب، وربّ العمل، والشعب هم من يتخذون القرار إما أن أنفذه أو استقيل!

فرئيس الجمهورية يواجه هذا الخيار يوميًّا فلا تظن أن أي رئيس في الدنيا موافق على جميع القرارات التي يصدرها بل في بعض الأحيان يوقّع على ما يسمّونه Executive Order ويعرضه من دون قراءة لأنه قبل أن يوقع يوجه إلى عدة جهات صنع القرار من مراجع إستراتيجية دراسية ووزارة الخارجية إلى وزارة الدفاع لمصالح عسكرية فإذا جاء القرار يقول إنه لمصلحة الأمن القومي الأمريكي أو الاقتصادي أو الثقافي فواجبي توقيعه..

ولا علاقة لتوقيعي بموقفي الشخصي ولا يمكن أن أبرر ذلك؛ لأنني موظف مأمور استلم راتبًا شهريًّا من هذا العمل، ولقد جاءت المشكلة في الرغبات الإنسانية؛ لأن الإنسان عندما يسعى إلى منصب يقوم بعمل كل شيء للوصول إليه وعندما يصل يكون اهتمامه ليس لتحقيق المصلحة لمن قام بانتخابه بل لإعادة انتخابه، وتلك أكبر مشاكل الأنظمة الديمقراطية.

عندما يصل زعيم ما في حزب معيّن إلى السّلطة، فإننا نراه في حملته الانتخابية وهو يعطي الوعود التي تُرضي المواطن نفسيًّا؛ لكي ينتخب، فما فعله وما حصل ليس من الديمقراطية في شيء، سوى اسمه، وذاك لا يحقّق الدّيمقراطيّة، بل يصبّ في المصلحة الفردية؛ فانظر «عندما ينادي زعيم أوروبا

مثلا بتخفيض ساعات العمل؛ لإرضاء الشّعب، هل هذا قرار لمصلحة الشّعب، وديمقراطي؟! وهنالك صيحة أخرى بتخفيض أيام العمل! وهو من شر البلية.

إن هذا من التحديات التي تواجهها الديمقراطية والنتيجة من ذلك أن النظام الديمقراطي يحدّد طريقة لصنع القرار..

سأتكلم عن أم الديمقراطيات في الدنيا وهي أمريكا وسأتكلم عما قيل بلسان هذه الديمقراطية أن الرئيس (بايدن) قال إن لدينا مشكلة ضعف في نظامنا الديمقراطي تجاه النظام الأوتوقراطي أي الدول التي يحكمها سلطة مركزية قوية والتي هي صانعة القرار مثل الصين.

فالصّين لديها مرونة أكبر في نظامها من المرونة المتواجدة في أي نظام ديمقراطي، وتمثّل هذا في معالجتها لـ «قصة الكورونا» ففي الوقت الذي صرف الرئيس ترامب وقته يحدّد ما يجب عمله، وبالمناسبة أمريكا ليست حكومة بل إدارة، واستطاعت أمريكا بصعوبة مواجهة الأزمة الاقتصادية حيث أرسل ترامب شيكات لكل مواطن بتبرع من الدولة، وكم فوجئت بمثل هكذا قرار، وقلت ذلك بالإعلام بصراحة تامة أنه ما كان يجب القيام به هو أن يعطي هذه الأموال إلى الشركات لتوظيف العاطلين عن العمل لتستمر بدلا من أن تعلن إفلاسها فمجموع ما دفعه من شيكات هو تريليون أي ما يعادل ألف مليار فلو أن هذا المبلغ ضخ بالشركات لزادت الطاقة الإنتاجية واستوعبت البطالة إلى أن جاءت قصة اختراع (الفاكسين) وبدأت عملية انتعاش اليوم لقد سمعت أن البطالة في أمريكا انخفضت إلى 5% مع العلم أنها وصلت في بداية كورونا إلى 25% بسبب سوء إدارة الأزمة..

أقول في الوقت ذاك يظهر المقابل...

حين أعلن الرئيس الصيني أن حياة البشر مهمة مثل ما هو اقتصادهم مهم، كما قلت أنا ذلك في البداية، واتّهمت أنني إنسان مادي، وللعلم ديننا يقول «قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق» وبعد أن قال (شي جن بن) هذا الكلام وضع تريليون للمؤسسات الإنتاجية لدعم بقائها واستمرارها وأيضًا أبدع في طرق جديدة منها أن الشركة التي تنتج وتصدر تأخذ منحة للتصدير لأن في ذلك دعمًا للاقتصاد.

وثمة دول فكّرت بكيفية فرض ضرائب؛ لتغطية العجز، ودائما ما أقول إنّ العمل والتّعب راحة ونعمة، وفي خدمة الإنسان، وإن مَنْ يعمل هو المحظوظ، فواجب الدولة تأمين العمل وليس تقديم الرّشوة؛ لأنها تشجع الناس على الراحة والكسل!

وانعكست مراجعة الدول للانكماش، مما هدد النظام الديمقراطي من الداخل.

ونلاحظ أن عدد الدول في النظام الديمقراطي يقل سنويًّا؛ لأن هنالك ضغوطات كبيرة ذاتية بسبب النظام نفسه؛ ولأنه لم يستطع أن يصلّح نفسه، فالنظام بحاجة إلى تطور ليصبح صالحًا للظّروف والأزمنة.

وللأسف إن المفهوم العالمي للنظام الديمقراطي ينحصر في كونه نظام انتخابات، أي أن الشعب ينتخب ممثليه إلى مجلس النواب أو الكونجرس وهم من يقود عمل الحكومة، ويراقبونها ويفوضونها؛ لتقوم بأعمالها كسلطة تنفيذية.

إنّما السّلطة التشريعية هي مجلس النواب، وتلك التجربة التي خاضتها الدول، تمتلئ بالأخطاء الناتجة عن النظام، وقد جعلت الناس يعتقدون أنه حان الوقت لنظام جديد!

والنظام الشعبوي ليس هو الحلّ!

فهنالك رؤية للشعبويين الذين يريدون حكمًا مباشرًا من الشعب وليس من ممثليهم؛ لأن تجاربهم مع ممثلي الشعب فشلت؛ ولأنهم لا يستطيعون أن يقبلوا الفشل وكما يقول الدستور الأمريكي أنا من قرر النظام الديمقراطي وأنا أريد تغييره.

وهنا أقول إنه لا يكفي للرئيس بايدن أن يشتكي من نقاط الضعف في النظام الديمقراطي بل أتمنى عليه أن يقود عملية فكرية دستورية قانونية لسدّ الفجوات وإصلاح العيوب الموجودة في النظام الديمقراطي.. أهمها أن المجتمع أصبح مجتمعًا معرفيًّا، ففي السّابق لم يكن هنالك انترنت ولا وسائل تواصل لنشر الأخبار سواء أكانت صادقة أم كاذبة مفيدة أم ضارة وأنا أنظر كنظام الآن أصبح هنالك وعي ومعرفة أكثر مما كنّا عليه سابقا فالأطفال الآن في نضج أكثر من السابق..

لذلك مطلوب أن ينشأ برنامج تفكير ودراسة وعمل لإصلاح العيوب التي برزت في النظام الديمقراطي خوفًا على النظام من الزوال.

وأخيرًا..

إن مراكز الدراسات تقول بأن هنالك تحديات يواجهها النّظام الديمقراطي، ولكن لم يقدِّم لها حلولا ولا اقتراحات.. وهذه التحديات تجعل الدول تتحوّل من النظام الديمقراطي إلى أنظمة مختلفة، فلا يوجد نظام بديل – حاليًّا – إلا «النظام المركزيّ» الذي فيه «رأس هرم» للسّلطة، ويكون هو القادر على اتّخاذ القرار دون أن يُؤخّر!

الرّبيع العربيّ

الإعلام الغربي «بدعة بصيغة خدعة « يُضلّل بها من يشاء، المؤلم أنّها تنطلي علينا عربياً قبل أن تنطلي على غيرنا عالميّاً، فغزو العراق تمّ ببدعة وخدعة إعلاميّة، استكملها الربيع العربي لتشتيت البيت العربي وتفكيك الأسرة العربيّة للسيطرة على مكامن الثروات في العالم العربي من نفط وغاز وما تيسّر

سنتناول قصة الربيع العربي المضحكة المبكية!

إنني شخص محب للإعلام والإعلامين واحترم دورهم وبالأخص إعلامنا العربي ومن منطلق المحب أريد أن أوجه كلمة إلى أساتذتي بالإعلام «فأتمنى أن يأتي اليوم -قبل وفاتي- لأسمع أننا نصيغ أسماء الأحداث بدلا من أخذها مصاغة من الإعلام الخارجي».

أريد أن تكون مهنة الإعلام صانعة وخلاقة؛ لأننا صنعنا الكثير في التاريخ فأنا لست مضطرا أن أقول عن فلسطين (إسرائيل)! فهي فلسطين، ولا يوجد شيء اسمه (إسرائيل)!

لا، لست مضطرا لأن استعمل ما بشّرنا به الغرب بالربيع العربي فلقد اكتشفت أنه ليس ربيعًا بل أسوء خريف.

لماذا نضطر أن نترجم الأسماء كما يكتبها الغرب ونقبلها كما هي؟

ألا نستطيع عندما يأتي الخبر مكتوبًا بادعاء وجدود دولة اسمها (إسرائيل) -ألا نستطيع أن نقول «سلطة احتلال» بدلا مما قالوه، معتمدين على قرار من الأمم المتحدة بأنها سلطة احتلال لدولة فلسطين! هذا غريب!

في سنة ال1948 (جولدا مائير) قالت أنا فلسطينية ولدت في فلسطين وأحمل جواز سفر فلسطيني ولم أسمع بأن هنالك إسرائيلي وفلسطيني بل يهود وعرب فكما لها الحق بالتعبير أيضا أنا كذلك لدي الحق بأن أسمي الشيء باسمه الحقيقي.

وما قلت بالمقدمة ليس له علاقة بالموضوع إنما ذكرته لاعتراضي بأنه ما زلنا لليوم ومع كل المآسي وكل الوعود بالربيع العربي لم نكتشف أنه مخطط لمشروع بشّرتنا به وزيرة الخارجية الأمريكية ألا وهو «الفوضى الخلاقة» التي عنت به «خلق الفوضى في هذه المنطقة» والمطلوب أن أخلق منها شيئا جديدا وهكذا كانت المحاولات لتقسيم ما هو مقسم بالأصل ولخلق إمارات بآراء وأفكار جديدة.

لم نسمع بالتاريخ تعبيرًا يشبه «عملية السّلام» في الدنيا..

حصل أنني عندما صيغ هذا التعبير وصيغة اتفاقية عملية السلام أنني كنت على مجلس إدارة ما يسمى CSIS أي المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية وجاءنا (دينيس روس) ليبشرنا بنتائج مؤتمر السلام الذي عقد وقام بالشرح عن النتائج العظيمة لهذا المؤتمر..

فسألته وقلت له إنك تكرر كثيرا كلمة «عملية»؟

لم لا تقل «سلام» أو اتفاقية سلام! قال: لأنها عملية مستمرة لن تنتهي فهي معقّدة جدًا ولها جوانب كثيرة، ولكن هدفها هو السلام وتحقيق السلام، وخلال الأسبوع الماضي سمعنا عن اجتماع (بايدن مع بينيت) وكان هذا أول لقاء معه.. فماذا قال بايدن؟ قال نحن ملتزمون بعملية تحقيق السلام بين الشعبين اليهودي والفلسطيني.. آلآن!؟

هذا خطأ واضح لأن هنالك برنامجا لعدم تحقيق السلام بل لإشعار اللاعبين جميعهم بأن هنالك عملية لتحقيق السلام وفي الوقت نفسه يقوم الاحتلال الصهيوني بتنفيذ البرنامج الذي تعتبره هو السلام.

ما أريده من كلامي.. هو أنه كما سُوّق لعملية السلام فإنه يُسوّق للربيع العربي! وعلينا أن ندرس ونحلل ونسوّق النتائج لا المسميات..

الربيع العربي كارثة، ويسمونها تسمى الربيع العربي، ألا يكفي أننا خُدعنا وأن الربيع العربي انتهى، ونحن الآن في مرحلة جديدة تسمّى صفقة القرن.

إن الأمم التي تعيش لا تنسى تاريخها ولا تقفز عليه بل تعيد التذكير به، ونحن أصحاب حقّ، ولنا الحق أن نحلل كوارث ما سُمّي بالربيع العربي وفي كلّ قطر عربي والمنطقة العربية بأكملها، ولا يجوز أن نقول إنه تاريخ إنسان، إذا كان العدو الصهيوني بعد 1999 سنة وألفي سنة يزعم أنه كان هنالك «هيكل في القدس» وأنه يريد إعادة بنائه بحجة أنه تاريخه!

أقول هذا من زاوية أن التمسك في التاريخ ضروري جدا والتمسك بالنتائج؛ لندرسها ونتعلم منها، في المستقبل.. ولا يكفي أن نقول خُدعنا أو قسم انحرف

وقصّر، لا يكفي بأن نقول أيّ مقولة ونقفل الباب؛ لأن الباب ما زال مفتوحًا وأنت ما زلت خاضعا لهذه العملية طالما أن هناك احتلالا فلن تنتهي محاولاتنا ضده.

هل الربيع العربي عربي الصنع؟

كيف يكون عربيًّا إذا صيغ من قبل (الكوندليزا رايز) إلا إذا كانت أصولها عربية أو أنها عربية متخفية، والآن أنا في صدمة؛ فعندما نفكّر أن أي حلّ دولي سيكون في صالحنا، وهذا ما حصل في لبنان، أعني عندما اعتبرنا أن الحل بالتدخل الدولي، شبيه هذا بأنه عندما سُمّي الربيع بهذا المعنى، فمعناه أنه ثمة فصول قادمة بعد هذا الفصل!

فالربيع هو أحد الفصول الأربعة ولن يدوم...

المشكلة أن الإعلام الغربي يفرض علينا أسماء، ونتناقلها ونكرّرها، كما لو كانت حقيقة، وكما يقول الفيلسوف الألماني نكرّر الكذب حتى يصبح كأنّه صحيح وحقيقة! فنحن أمام فترة مضحكة، ولكنها مبكية في الوقت نفسه، فشر البلية أن نضحك على أننا استُغفلنا.

إن ما يؤلمني في الربيع العربي ليس أنه كان مرحلة سوداء من فصول ثلاث مقررة أن تأتي بعده..

الربيع فصل ليس هو الحل الأبدي بل سيأتي بعده ما هو أسوء!

ثانيا كيف تطبق كلمة الربيع في الإستراتيجية والتجارة والاقتصاد والسياسة، إنه اختراع اخترع لنا ولم يستخدم في التاريخ من قبل كلمة الربيع في أي دولة أو منطقة بالعالم منذ خلقت البشرية، أليس غريبًا ومضحكًا ومبكيًا أنه يصاغ لنا صياغات خاصة تسوّق علينا، ونصدّقها مع أنها مضحكة مبكية.

إنه درس يجب أن نتعلم منه بأن نصيغ نحن تعابيرنا فبدلا من أن نقول الربيع العربي نقول المؤامرة ضد المنطقة العربية، فهي مؤامرة وصياغة صهيونية كما يعلم الباحثون.

أنا أريد من هذا الحدث أن يكون هنالك فكر عربي يحلّل ويناقش ما يستعمل من تعابير؛ لإلغائها من قاموسنا واستبدالها بالتعابير الصحيحة، تمامًا كمن قال «عملية سلام» ولم يفكّر لماذا هي «عملية»؟

لماذا نقبل أن ندخل في لغتنا العربية الترجمة لعبارة ليست في مصلحتنا؟

في الحرب الأخيرة على غزة قام صحفي بعمل لقاء مع الأطفال وكان يسألهم عن مدى معرفتهم بالمنطقة العربية.. سأل طفلا «ما عاصمة مصر»؟ أجاب الطفل «القاهرة»، فسأله وما عاصمة لبنان؟ قال له الطفل بيروت، ثم سأله وما عاصمة الأردن؟ أجاب الطفل إنها عمّان، وعندما سأله عاصمة إسرائيل؟ قال له الطفل باللهجة الفلسطينية العامية «إيش بتحكي؟!» في بلد اسمها إسرائيل حتى يكون إلها عاصمة؟!».

وهذا ذكّرني عندما كنت على مجلس مركز الدراسات الإستراتيجية في أمريكا سألت (دنيس روس) عندما قال دولة إسرائيل فقلت له دولة! الدولة لها ثلاثة

شروط «حدود ودستور وتعريف المواطن» فإذا أوجدت لي المتطلبات الثلاثة فسأعترف بها كدولة!

ثم ما هي خارطة حدود إسرائيل. أعطني خارطة لها؟

لقد كان سيء الذكر رئيس وزراء اسرائيل المؤسس يقول حدودك يا إسرائيل إلى أين يصل جيشك! هل هذا حديث تقبله! ثالثا ما هو تعريف المواطن في إسرائيل؟

إنني أناقش بعلم، وأنا لا أعلم بالسياسة ولا بالدبلوماسية ولا أحبّ التّنظير، إنّني عامل معرفة، وأتمّنى أن أعمل في خدمة الوطن، ثم طلب (دنيس روس) أن ترفع الجلسة؛ لوجود مندوب من سلطة الاحتلال، فقلت له أخبره بأن لكل دولة شروط، وأخيراً..

فعندما سمعت طفلا يتحدث بهذه اللغة وأفضل مني، شعرت أننا ما زلنا بخير، ولكن حالنا هو الذي لم يكن بخير؛ فلقد خضعنا إلى الكثير من النّكات المضحة المبكية، وإن الربيع العربي هو أحدها، والآن هو قضية تستحق أن تحلل وتدرس: لماذا حصل؟ وما هي نتائجه؟ وما هي الكوارث التي ما زلنا نعيشها بسببه في جميع الأمة العربية؟

خـاتـمـــة

باختصار... لقد علّمتني المرايا استحالة التطابق في الصورة التي تعكسها، ويرجع ذلك إلى تعدّد الأنواع والجودة والإتقان والصُنع، والأهم في هذا كلّه المصدر..

فبعض المرايا تزيد الحجم، وبعضها تزيد الطول، وبعضها تتلاعب في الأبعاد، وبعضها تتماوج إلخ إلخ إلخ...

وهكذا الأشخاص لا يمكن أن نرى صورتنا من خلالهم بوضوح، إلا إذا كانوا على درجةٍ مثاليّةٍ ومماثِلَةٍ في الصفاء والنقاء والوضوح، أو نستسلم للضحك بحنكة الواثق، عندما يكون الإلتباس كفيل المراوغات، وبديل الحقائق...

طـــلال أبوغـــــزاله

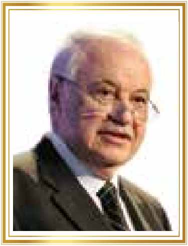

طـلال أبوغزالـه

في سنته الخامسة والثمانين

يعلـــن
الوصايا العشرين للشباب

١. اجعل من الفشل فرصة جديدة، وحوّل الفشل إلى نجاح.
٢. أنت لا تفشل عند كل فشل، بل عند التوقف عن المحاولة.
٣. كما أن قلبك لا يتوقف عن النبض، لا تتوقف عن العمل، الراحة مضرة للصحة.
٤. لكي تنعم في نومك، اتعب في نهارك.
٥. المعاناة نعمة لأنها فرصة للانتصار عليها.
٦. التفاؤل يجلب الحظ، فكن متفائلا يأتك الحظ.
٧. السعادة قرار: قرِّر أن تكون سعيداً ستكون كذلك.
٨. التعليم مفيد ولكن الأفيد هو التعليم الذاتي.
٩. كُن تلميذا دائما: لا تتوقف أبدا عن التعلُم. وما أو تيتم من العلم الا قليلا.
١٠. اجعل من تقنية المعلومات والاتصالات أدواتك في كل أعمالك.
١١. كلمة متقاعد تعني... "مُت" "قاعد": لذا لا تتقاعد أبداً.
١٢. اغفر لخصومك ولكن لا تنسهم. إن لم تجد ناقدا لك فأنت فاشل.
١٣. أنا لم أردّ في حياتي على منتقد لأنني منشغل بما أعمله وهو منشغل بانتقادي.
١٤. ابحث عن التميز والأسبقية في الريادة: قاوم غريزة السير وراء الجموع.
١٥. ابحث في نفسك عن نفسك، وتفوقْ على نفسك.
١٦. أمامكم خياران: الابتكار أو الاندثار.
١٧. في المدرسة نتعلم الدروس ونُمتحن؛ في العمل نواجه الامتحانات ونتعلم الدروس.
١٨. النجاح ليس خيارا بل قرار. عليك واجب تحقيقه.
١٩. اعمل بأكثر من أجرك وستجد أن أجرك سيصبح أكبر من عملك.
٢٠. حقق كل ذلك بالمحبة. إنها أقوى سلاح. كن محبا تكنْ محبوبا.

أن تكون محبوبا خير من أن تكون عظيمًا

الملاحــــق

كتب صادرة عن المؤلف

قصة طلال ابن أديبة

سيرة غيرية موجهة للأطفال، تزخر بالقيم والمبادئ والسلوكيات الحسنة التي نسعى لغرسها في نفوس أطفالنا، فبين الألم، والأمل طلت علينا الكاتبة «أريج يونس» بالعديد من الأحداث، والتفاصيل التي جعلتنا نشعر بالفخر بهذا الرّجل الفلسطينيّ العصاميّ، الذي كان عنوانا للجِد والنّشاط والذّكاء، وقد حَمَلَ العديد من المبادئ ودَافَعَ عنها، وأثبت أنّه قادر على تحقيق حُلمه الذي كَبُرَ معه يومًا بعد يوم، فحقّق الحُلم بإرادته ومثابرته وجَدّه وتعبه!

المؤلف: أريج يونس

صدرت القصة باللغات اللتالية: العربية، والإنجليزية، والروسية، والتركية، والصينية، والإسبانية، والفرنسية، والفارسية، والمونتنغرية، والكردية.

رجل تسكنه المعرفة

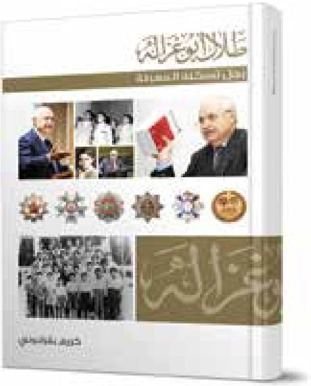

يسلّط الكاتب الضوء على مسيرة «الدكتور طلال أبوغزاله» ومراحل حياته، حيث يتناول الكتاب ضمن ٢٣٤ صفحة «البدايات القاسية» من الخروج القسري من (يافا) وما تلاه من لجوء إلى لبنان، ثم التفوّق في مراحل الدّراسة هناك، ثم ينتقل الكاتب بنا إلى أزمنة الصعود.. التي تتضمن (زمن المعرفة والفكر بفروعه المختلفة).

المؤلف: كريم بقرادوني

رجـل مـن الـمستقبل

يتناول الكتاب بأسلوب تحليليّ علميّ، مستندًا إلى كثير من المؤلفات في مجالات إدارة الأعمال، والإبداع، والاقتصاد، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والتاريخ الإجابة على عدد من الأسئلة الهامة، وهي من أين يأتي الإبداع؟ وهل للنّكبة الفلسطينية أثر على نجاح «د. طلال أبوغزاله» وانطلاقته نحو العالمية؟ ولماذا ظهرت المؤسسات التي أنشأها الفلسطينيون بعد النكبة بشكل أوسع وأعمق مما كان عليه الحال قبل النكبة في فلسطين؟ وهل للمنزل وتكوين الفرد علاقة بنجاح الشخص؟ وسؤال آخر مهم يطرحه الكتاب هو ماذا عن مستقبل مؤسسة طلال أبوغزاله ومآلها وقد ارتبط اسمها باسم مؤسسها وبانيها؟

المؤلف: جواد العناني

هل فاتك القطار

يتحدّث الكتاب عن عشر شخصيات عربية وإسلامية وعالمية.. ويتصدر الكتاب في مستهله فصل كامل وموسع حول قصّة معاناة ونجاح «الدكتور طلال أبوغزاله» وكيف تمكن هذا الطفل اللاجئ من تحويل حكاية الهجرة واللجوء والفقر إلى انتصار ونجاح! وكيف جعل من المعاناة طريقًا إلى العلم والصبر والعزيمة، ويلخّص نعمة القصة بجملة واحدة: «الطفل النازح الذي صنع ما لا يصنعه أشد الرّجال.. فالمِحن تصنع الرّجال... إنه طلال أبوغزاله».

المؤلف: مناف بعاج

من المعاناة إلى العالمية

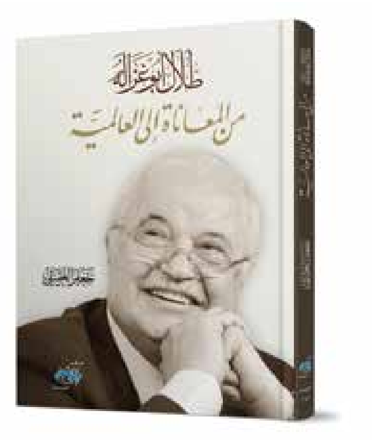

كتاب يبرز محطات وجوانب من السّيرة الذّاتيّة والعمليّة لشخصيّة فاعلة في المجتمع المحلي.. فضلا عن تعريف القارئ بالعديد من القضايا المحليّة والإقليميّة والعالميّة.

صادر عن مركز الرأي للدراسات

المؤلف: جعفر العقيلي

رجل من بلدي - سر المجد

كتاب يتناول قصة كفاح وعمل متواصل مكلل بالنجاح لرجل أعمال عبقريّ.. أسس مجموعة طلال أبوغزاله العالمية، ويروي حكاية طفل فلسطيني لاجئ.. هُجّر قسرًا تحت وطأة الاحتلال.

المؤلف: ليلى الرفاعي

الصعود إلى القمة

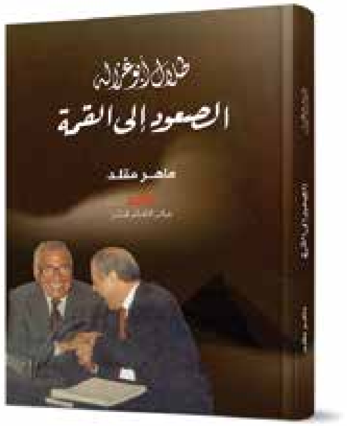

قصة لحياة «الدكتور طلال أبوغزاله» من اللجوء إلى أن وصل إلى العالمية.. وكيف اختار طريقا مختلفًا لمقاومة المحتل.. وهو التّسلّح بالعلم الذي رآه خير وسيلة للمقاومة.

ويقدّم الكتاب «أبوغزاله» صاحب نموذج وقدوة «في مختلف محطات حياته؛ حيث ركّز على انتمائه وولائه الحقيقي للأسرة والمجتمع وعرفانه لمن وقفوا بجانبه في أوقاته العصيبة».

ويقترب الكتاب من عالم «أبوغزاله» الخاص، ويبوح لنا ببعض أسرار منهجه في العمل والإدارة، وأسباب نجاحاته، ومنافساته لأكبر الشركات العالمية، بل التفوق عليها!

المؤلف: ماهر مقلد

قراءة عن طلال أبوغزاله

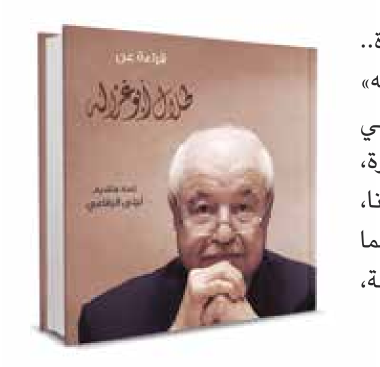

صفحات ليّنة تناولت قراءة لأبرز الأطروحات المختارة.. مسلطة الضوء على ناحية «المعلم طلال أبوغزاله» اللاجئ الفلسطيني المُهجّر إبان نكبة ١٩٤٨ والمولود في يافا عام ١٩٣٨، بالإضافة إلى وصفات النّجاح العشرة، وأربع نصائح أخرى؛ لترفع من سوية الإنسان بداخلنا، وكيف قرر «أبوغزاله» أن يعيش سعيدًا حين كان مما قاله: «اعمل، وكن محبًا لعملك، فالرّاحة مضرّة بالصّحة، ولكي تنجح.. حدد رسالتك في الحياة، وتفاءل».

المؤلف: ليلى الرفاعي

شموع أضاءت فضاء الخليج

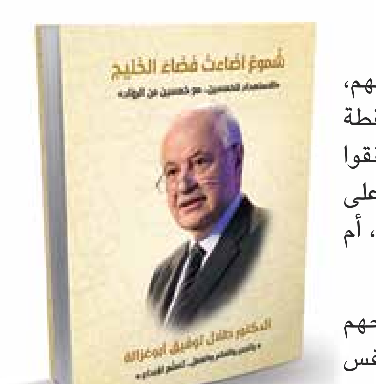

«بالصبر والعلم والعمل .. تسنّم الإبداع»

عندما نطالع ونطّلع على سير الناجحين في مجالات أعمالهم، وبخاصة أولئك العصاميون الذين بدأوا مشوار النجاح من نقطة الصفر يدهمنا سؤال: كيف يستطيع أمثال هؤلاء أن يحققوا نجاحات كبيرة في مسيرة حياتهم. وما المعطيات التي تحفّز على ذلك؟ هل هي المعاناة بشكل من الأشكال، أم الإرادة والتصميم، أم البيئة والظروف، أم الحظ، أم هي كل ذلك؟

رجال يخرجون من حومة الألم والمعاناة، وقسوة الحياة، سلاحهم في مواجهة الحياة هو العزيمة والصبر والإيمان والإرادة والنفس التواقة لتحقيق نجاحات تؤهّلهم ليكونوا أعلاماً في مجالات عملهم.

وعندما نتحدث عن هؤلاء، لا بدّ أن نجنح إلى اسم رجل حقق في زمن صعب أهلية بقائه، وتسيّده، وارتقائه إلى قمة هرم بناه بعرقه وصبره وصموده وإيمانه، وصلّب قاعدته، وتبوّأ سدّته؛ إنه رجل الأعمال الكبير الدكتور طلال أبو غزاله.

المؤلف: د. علي محمد النابودة وناهد بنت أنور التادفي

عامل المعرفة العالمي

كتاب عامل المعرفة العالمي هو محاولة متواضعة من الزملاء المقربين للدكتور طلال أبوغزاله لإلقاء الضوء على أبرز إنجازاته على مدى نصف قرن، باعتباره رجل أعمال قيادي مبتكر، لديه الفكر المؤثر على مستوى العالم.

تشكّل مسيرة الدكتور طلال أبوغزاله العملية أكبر مثال على العمل الجاد والتصميم، والخروج من رحم المعاناة إلى التميز، حيث انتقل من مكتب صغير في الكويت عام ١٩٧٢، إلى تأسيس مجموعة عالمية لتكون «طلال أبوغزاله العالمية» واحدة من أكبر شركات الخدمات المهنية التي تعمل في مختلف أنحاء العالم من خلال ما يزيد على ١٠٠ مكتب.

لذا فقد تم إعداد هذا الكتاب كتكريم بسيط على إنجازاته العظيمة، خاصة وأنه الملهم الأول لمن حوله من الزملاء والأصدقاء والشركاء، إضافة إلى أنه الملهم لكل من يعرفه.

صدر الكتاب باللغة العربية والإنجليزية.

كتب صادرة للمؤلف

البطانية تصبح جاكيت

يروي كتاب «البطانية تصبح جاكيت وقصص مختارة من حياة أنعم الله عليها بالمعاناة» قصة الرجل الملقب عرّاب المحاسبة «طلال أبوغزاله» وقد انطلق من اللجوء ليصبح أحد قادة أهم رجال الأعمال في العالم! وقد دفعه إحساسه بهول ما يواجهه أبناء جلدته من شعبه الفلسطيني، الذين ما زالوا يرزحون تحت نير الاحتلال.. إلى بناء إمبراطورية أعمال ذات حظوة في جميع أنحاء العالم.. فذاك الصبي الذي كان يرتدي سُترة صنعتها والدته من بطانية اللاجئين، استحال قامة عالمية يسخر جميع قدراته لخدمة العالم من حوله على الرغم من كلّ التّحديات.

صدر الكتاب باللغات التالية: الإنجليزية، والعربية، والروسية، والتركية، والصينية، والمونتنغرية، والفرنسية.

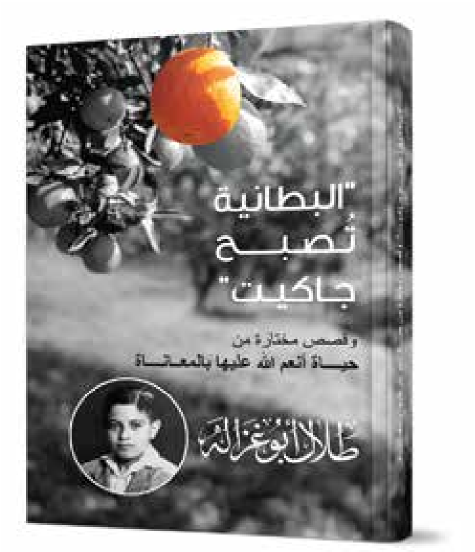

العالم المعرفي المتوقد

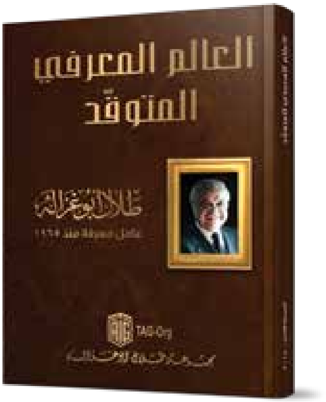

يقدم الكتاب رحلة واقعية إلى المستقبل.. تبيّن كيف ستغيّر التكنولوجيا مسار التّاريخ البشريّ في الثّورة الصّناعيّة الرّابعة.. مما سيؤدّي إلى طمس وضبابيّة الخط الفاصل بين البشر والتكنولوجيا.

صدر الكتاب باللغات التالية: الإنجليزية، والعربية، والفرنسية.

الصدى اللعين

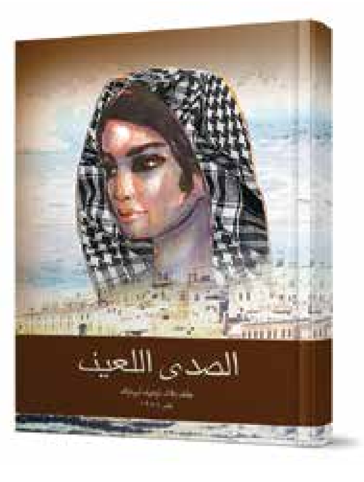

كتب «الدكتور طلال أبوغزاله» هذه القصة عام (١٩٥٨م) استجابة إلى مسابقة على مستوى طلبة الجامعات، وفاز بها.. وكان قد أعلن عنها (المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالجمهورية العربية المتحدة «مصر» آنذاك)، وفازت القصّة، بجائزة ٥٠٠ جنيه مصريّ، وكان مبلغًا كبيرًا بالنّسبة إلى لاجئ آنذاك ويعيش في الخمسينيات.

وقد صوّرت القصّة خيام البؤس التي «عشنا فيها»، كما يقول الكاتب، دون «أن يشع لنا بصيص أمل مهما كان ضئيلا في عودة فلسطين». فـ«كتبتُ من واقع الحال الذي عشته وعاشه أهل فلسطين»، على حدّ قوله.

كتيب أبوغزاله وحق العودة

هو كُتيب يمُثل تعريفًا مختصرًا بعائلة أبوغزاله، وبأصولها التي تعود إلى مدينة يافا الفلسطينية، وقصّة تهجير العائلة، وترك أملاكها هناك، التي من أهمها منزل العائلة والفندق التي تملكه، وهما اللذان استولت عليهما سلطات الاحتلال إبان النكبة.. إضافة إلى أرض كان قد وهبها الحاج توفيق إلى ابنه طلال.. ويشير الكتيب إلى وثيقة «حق العودة والتّعويض» كما نصّ عليها القانون الدّوليّ.. والذي يكفل «عدم سقوط الحق بالتّقادم أو مع مرور الزّمن».

المستقبل الرقمي الحتمي

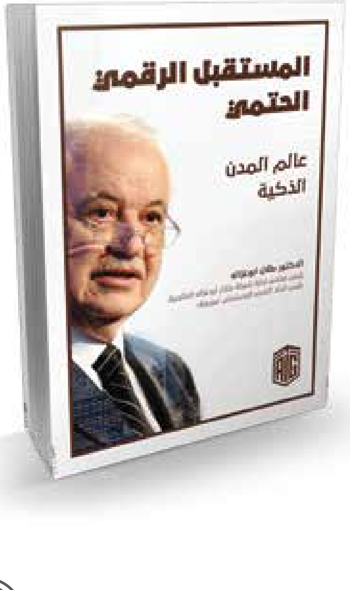

يناقش «الدكتور طلال أبوغزاله» التكنولوجيات التي يرى أنها ضرورية لنشوء مدن ذكيّة، والدّروس التي يمكن الاستفادة منها من مبادرات المُدن الذّكيّة التي باءت بالفشل، كما يقدّم مخططا لتطوير مدن ذكية مستقبليّة ومتكاملة، ويناقش مجموعة من العناصر المساندة.. مثل الحوكمة، ووعي المواطن بالتكنولوجيا، وما هو ضروري لبناء ناجح للمدن الذكية.

صدر الكتاب باللغات التالية:
الإنجليزية، والعربية.

العالم إلى أين؟

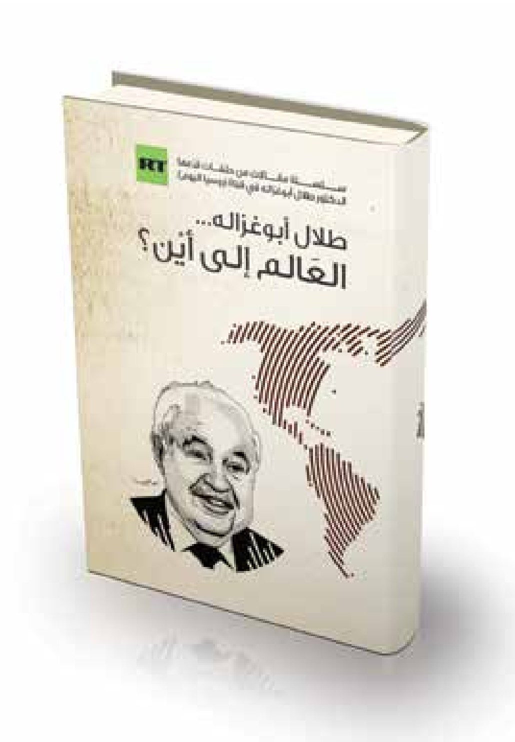

سلسلة مقالات.. هي في الأصل حلقات (تلفزيونيّة) كان قد قدّمها سعادة الدكتور طلال أبوغزاله قائد المعرفة، وصانع الفرق، وصاحب «الكلمة الأقرب إلى مَحبّة النّاس»؛ بلغة الخبرة والحكمة، ضمن برنامجه «العالم إلى أين؟» عبر قناة RT العربيّة.. الذي بُثّ في عام الأزمات (٢٠٢٠).. وقد تنوعت المقالات، وتشعّبت؛ متلمسة «المشكلات الاجتماعية» المُعاصرة، وفق «منهجٍ واقعيٍّ»، حرص الدكتور طلال خلاله على تقديم «الحلّ» إلى جانب «تشريح المُشكلة»، وممّا تحدث عنه «سُبُل مواجهة الأزمات، وتحويلها إلى فرص»، وضرورة الاهتمام «بالتّعلّم الرّقميّ، وتقنية المعلومات، والذّكاء التّقنيّ AI «وما تخفيه «كواليس التّجارة العالميّة، وأسواق النّفط» وما تجرّه «الانتخابات الأمريكيّة، من مؤثرات» وحديث مهم عن الأزمات العربيّة، مثل «الأزمة اللبنانية: بما لها، وما عليها»، وتفصيل لأسباب الصّراع بين العُملاقين الأمريكيّ والصّينيّ: على مختلف الأصعدة»، وعرض لتأسيس «صندوق النّقد الدّوليّ» وحديث عن سبب تأسيسه، وإجابة عن سؤال «من المستفيد من وجوده؟» وغير ذلك.. من المواضيع المتشابكة.. بما يربطها من سياسات ومصالح واجتهادات.. وقد اجتمعت كلّها تحت عنوان الكتاب «العالم إلى أين؟»؛ كي ترسم «خطة طريق» للعالم: دوله وناسه وتفرّعاته كلّها، مستنهضة فكر القارئ، وهِمّة السّامع؛ كي يخطّط.. قبل أن يُعدّ العُدّة لأيّ عَمَل.

لأنّني أحب الحقيقة... وأحبكم:

مجموعة مقالات كتبها الدكتور طلال في زوايا صحفية عديدة، قبل أن يجمعها بين دفتي كتاب..

وتضمنت المقالات حديثًا عمّا حصلَ، وعمّا يحصلُ، وعمّا سيحصلُ..

وقد قدّم الدكتور طلال «الحقيقة» في مقالاته بلغة الحكيم الواثق المُحبّ المقنع للنّاس! مستحضرًا دالاتها، ودلائلها، وشواهدها.

كما تعدّدت حقول مقالات الكتاب من: ذاتيّة، واقتصاديّة، ووطنية، ورقميّة، وتقنيّة، وجيو/سياسيّة، ومجتمعيّة، وغيرها.. وقدّمت للقارئ نفسها كحالة من «الجوّانيّات» التي تعادل ثورةً من النّجاحات، وهي تذكِّرُنا بقصة ذاك الفتى الفلسطينيّ الأعزل الذي ارتقى «بالمَعرفة»؛ ليضع كرسيّه على هرم العالَم، ويتفوّق على مَنْ سلبه أرضه ونفسَه، وقد أصبح اليوم أنموذجًا يحتذى، ومثلا أعلى للصّغار قبل الشّباب أو الكبار، فحَريّ به أن يكتب، وحَريّ بنا أنْ نقرأ له.

إنّها «الحقيقة» فلا غربال يغطّيها، مهما قِيل، أو مهما سيُقال!

صدر الكتاب باللغات التالية: العربية، والإنجليزية.

المعاجم والإصدارات المهنية

معجم أبوغزاله للملكية الفكرية

يشكل هذا المعجم مرجعًا لا غنى عنه للكثير من المهتمين في أمور الملكية الفكرية. وهو الأول من نوعه إذ نجح في سد جزء من الثغرة الكبيرة التي يعاني منها العالم العربي في المراجع والأبحاث والمعاجم المختصة بحقوق الملكية الفكرية. وهو حافز ومشجع لجميع المهتمين كي يقبلوا على التأليف والكتابة والإبداع.

لقد جمع المعجم آلاف الكلمات والمصطلحات والمسميات في مرجع واحد. كما يتضمن قائمة بالمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات التي أبرمت بإشراف المنظمة العالمية للملكية الفكرية بالإضافة إلى مصطلحات تقنية المعلومات والاتصالات الأساسية لنظام التجارة الدولي والتجارة الإلكترونية.

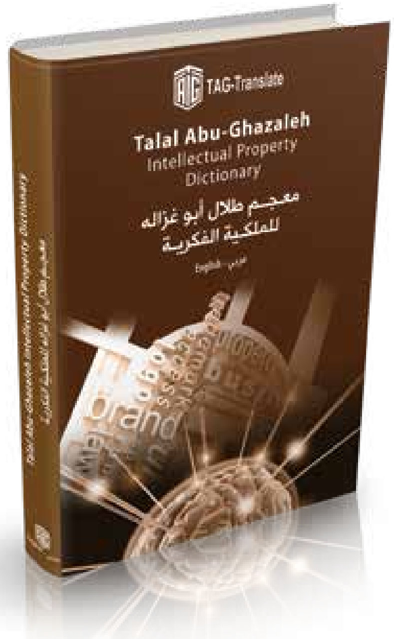

كتاب الاستشارات الإدارية - دليل المهنة

تكون الكتاب من ثمان وثلاثين فصلاً موزعين على خمسة أقسام، وسبعة ملاحق ويسهم الكتاب في مساعدة كافة الباحثين والأساتذة والمتخصصين في تطوير رؤيتهم وأفكارهم وأعمالهم وتعتبر هذه الفصول والملاحق مرجعاً أساسياً ومتكاملاً باللغة العربية لكل مستشار.

معجم طلال أبوغزاله للمتلازمات اللفظية

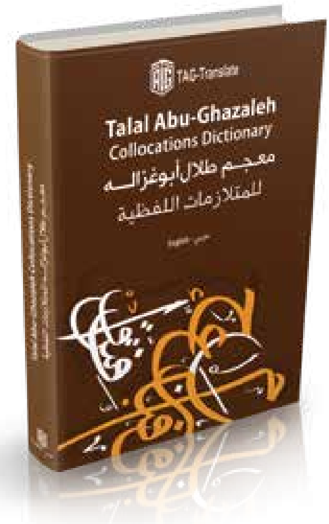

المتلازمات هي مزيج من الكلمات التي تعطي معنى دقيقًا للغاية، تسهم هذه المتلازمات في الكشف عن أصالة اللغة العربية وجمالها ودقتها، وتجديد القدرات التعبيرية للناطقين باللغة العربية، بالإضافة إلى أن تعلم المتلازمات يُحَسِّنْ من الكَفاءة اللُغوية.

معجم طلال أبوغزاله لبراءات الاختراع

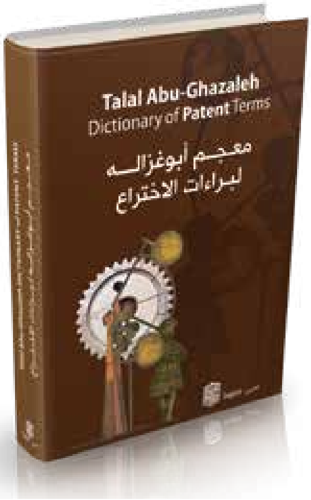

- المصطلحات والمحاور الأساسية في مكونات الملكية الفكرية.
- يضم نحو عشرين ألف كلمة ومصطلح
- يلبي حاجات رجال المال والأعمال والمبدعين والمخترعين ورجال القانون والمهتمين بشؤون الملكية الفكرية وأساتذة وطلبة الجامعات.

معجم طلال أبوغزاله القانوني

- مصطلحات قانونية منتقاة تلبي حاجات القضاة والمحامين واساتذة الجامعات وطلبة الحقوق
- المصطلحات المستخدمة مرجعا لكل باحث وطالب علم
- حاجات رجال المال والاعمال والشركات والعاملين في قطاعات الاقتصاد
- يغطي محاور لغرض ابراز اللسان القانوني العالمي الجديد

كتاب «دليل منظمة خبراء التراخيص الدولية لأفضل ممارسات التراخيص»

صمم الكتاب ليمنح المتخصصون في مجال التراخيص، معلومات حديثة عن التغييرات والفرص المستقبلية في هذا المجال الحيوي، يضم الكتاب مجموعة المقالات التي تغطي قضايا وإجراءات الترخيص في أوروبا، الشرق الأوسط، أستراليا، آسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى قضايا عقود التراخيص، إجراءات البراءات، وتراخيص الإنترنت.

معجم طلال أبوغزاله للمحاسبة والأعمال

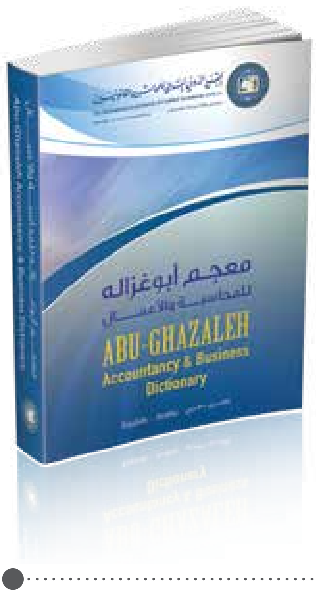

- يحتوي المعجم على ما يقارب إثني عشر ألف مصطلحًا.
- شمولية تلبي حاجات المهنيين من المحاسبين ومدققي الحسابات والمصارف ورجال الأعمال والشركات وسائر العاملين في ميادين الاقتصاد والمحاسبة والأعمال.
- مرجعًا أساسيًا وتغطية للمصطلحات الفنية في زمن العولمة الذي تتسارع فيه التطورات على مختلف الأصعدة العلمية والمعرفية والتقنية.
- تصميم يسهل الوصول للمصطلحات المطلوبة بشكل سهل وسريع.

معجم طلال أبوغزاله لتقنية المعلومات والاتصالات

بلغت عدد المصطلحات التي يتضمنها المعجم (٦٥٠٠) مصطلح واعتمد منهج الصياغة والإعداد على اعتماد:

- الربط بين المصطلح الرئيسي وتفرعات المصطلح.
- الربط بين المصطلح الرئيسي ومرادفات المصطلح من ناحية المضمون أو المفهوم.
- ترجمه المفاهيم والابتعاد عن الترجمة الحرفية للمصطلح.
- تعريف المصطلح ضماناً للدقة والامانه العلمية مع توفير التفسير والشرح إذا لزم الأمر.
- استدراك مصطلحات تم إغفالها سابقاً واستثناء مصطلحات عامه تنسب للغة الأم.
- مراعاة الاتساق الداخلي من حيث الشكل والمضمون. الاتساق من حيث الترتيب الفبائي، الأبجدي والترتيب الفرعي.
- ربط المصطلح الغربي بما يوازيه في المفهوم العربي إذا وجد. واعتماد الشرح والتفسير للمصطلح الغربي في حال عدم وجود مفهوم عربي مقابل له في المضمون.
- التركيز على المصطلحات الانجليزية وعدم إدراج مصطلحات من لغات أخرى إلا للضرورة العلمية.

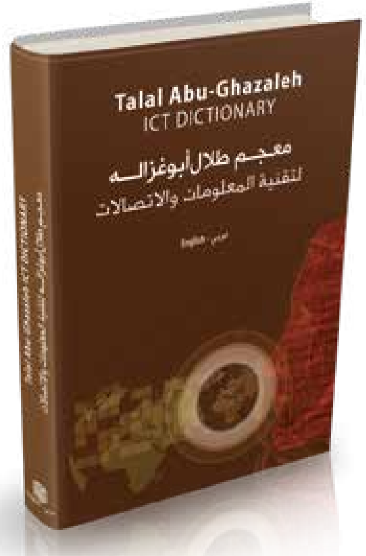

"شرّ البليّة ما يُضِحك"

عبارة راسخة في لُدنِ البال قالها السَلف، وردّدتها الأجيال..
عبارة يصعبُ الاجتهاد لتفاديها، ويصعبُ مقايَضتها بعباراتٍ أخرى، لأنها تفي المعنى حقّه، وتُطلِقُ للمَغْزَى العنان..

عبّارة آنستُ لها، ووثقتُ بها، ووثّقتُ معها العديد من المواقف، ووضعتُ بموجبها الكثير من النقاط فوق حروفها..

شرّ البليّة ما يُضحك، ليستُ مجرّد جملة اعتباطيّة، بل هي جملة اعتراضيّة ساهمتْ في تعزيز القبض على أنفاس الواقع، وصادرتْ الكثير من الوقائع بحنكةِ الواعي، وحِرصِ المُدرِك، على تسديد الهدف وإصابةِ كبدَ الحقيقة، أجدّتُ ربمّا.. لكنّي حاولتُ بالتأكيد تحجيم التمادي، وكشف المستور..

مع كلّ مفاجأة ومكيدة وصدمة واجهتنا، تركتُ العنان للإبتسامة كي تنوب عن جميع الضحكات المُرّة المعلنة والمُبهمة في آن..

فكانت الإبتسامة بمثابة البلسم لجميع الغصّات، أهديتها لكلّ مُشاهدٍ ومُتابعٍ ومُهتمّ، حيث استطعنا معاً أن نكظم الغيظ، وأن نلجم السخط، وأن نعمّق الرؤية بتوازنٍ، ورصانةٍ، ووضوحٍ، وصراحةٍ، وجرأةٍ، وصدقٍ، وطرافةٍ أحياناً..

طـــلال أبوغـــزاله